



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 101/03 (02/18) / 10 - ش معدل (0010)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (101)

اللجنة الاقتصادية

تقرير الأمين العام

الأمانة العامة: 5-6 فبراير/ شباط 2018

الفهرس

أولاً : متابعة تنفيذ قرارات الدورة العادية (100) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
(الجانب الاقتصادي) 3

ثانياً: نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي
(100 - 101) - (الجانب الاقتصادي) 22

**أولاً: متابعة تنفيذ قرارات الدورة (100)
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
(الجانب الاقتصادي)**

**أولاً: متابعة تنفيذ قرارات الدورة (100)
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي**

رقم القرار: (2137).

موضوع القرار: تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (99) و(100).

❖ نص القرار:

الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات الدورة (99) للمجلس، ونشاط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة بين دورتي المجلس (99) و(100).

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27.



رقم القرار: (2138).

موضوع القرار: الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (29) (المملكة العربية السعودية: مارس / آذار 2018).

❖ نص القرار:

1. دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة إلى موافاة الأمانة العامة بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية التي ترغب في إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي للدورة العادية (29) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، في موعد أقصاه آخر ديسمبر/ كانون أول 2017، وفقاً لآليات عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة العربية.
2. يتضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي للدورة (29) لمجلس الجامعة على مستوى القمة الموضوعات التالية:

- تقرير عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنمية العربي المشترك بين دورتي المجلس.
- متابعة تنفيذ قرارات الدورة (28) لمجلس الجامعة على مستوى القمة.
- متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: 2013/1/22-21).
- الخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030.

- الموضوعات التي تقترحها الدول الأعضاء والمجالس والمنظمات العربية المتخصصة وفق معايير عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27، وقد قامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وأعدت تقريراً موجزاً سيتم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.



رقم القرار: (2139).

موضوع القرار: متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الإفريقية في دورتها الرابعة (مالابو - غينيا الاستوائية: 2016/11/23) - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

❖ نص القرار (*):

أولاً: الجوانب الاقتصادية:

1. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لعقد اجتماعات فرق العمل لاستكمال الجوانب الاقتصادية في خطة العمل العربية الإفريقية 2017-2019/2021 وفقاً لتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
2. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية لإجراء الاتصالات اللازمة مع الدول الأعضاء لتحديد الدولة المضيفة للمؤتمر الوزاري الأفريقي العربي المشترك الرابع حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي المقرر عقده خلال عام 2018، ودعوتها للإعداد للمعرض الزراعي العربي الأفريقي الذي سيقام الاجتماع الوزاري المشترك.
3. دعوة الدول العربية لتكثيف جهودها في إطار اللجنة التوجيهية لخطة العمل العربية الإفريقية المشتركة حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي لتنفيذ المشروعات المقترحة في خطة عمل 2017-2019 بالتعاون مع الجانب الإفريقي، وتقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز في هذا الخصوص.
4. دعوة الدول العربية إلى موافاة الأمانة العامة بأية ملاحظات حول التصور الخاص بالتنسيق لتمويل المشروعات العربية والافريقية المشتركة، تمهيداً لإعداد الصيغة النهائية وعرض النتائج على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.
5. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الإفريقي لعقد:

(*) تذكر كل من: المملكة المغربية، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، الجمهورية اليمنية انسحابها من أشغال هذه القمة.

- أ- المعرض التجاري الثامن العربي الافريقي في دولة توجو خلال الربع الأخير من عام 2017.
ب- الاجتماع الدوري الأول لمؤسسات التمويل العربية والإفريقية في الربع الأول من عام 2018.
ج- الاجتماع المشترك الأول لكبار المسؤولين العرب والأفارقة لوزارات الاقتصاد والتجارة والمالية خلال النصف الثاني من عام 2018.

6. الترحيب بمبادرة المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة بشأن برنامج جسور التجارة العربية الافريقية الخاص بدعم الصادرات العربية إلى أفريقيا.

ثالثاً:

8- تكليف الأمانة العامة بتقديم تقارير دورية إلى المجلس عن متابعة تنفيذ مقررات القمم العربية الافريقية.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27. وقامت الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وأعدت تقريراً موجزاً في هذا الشأن سيتم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.



رقم القرار: (2140).

موضوع القرار: متابعة تنفيذ إعلان الرياض الصادر عن القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (الرياض: 10 - 2015/11/11)، والإعداد للقمة في دورتها الخامسة (جمهورية فنزويلا: 2018) الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

❖ نص القرار:

أولاً: الجوانب الاقتصادية:

- 1- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الجانب الأمريكي الجنوبي لعقد الاجتماعات التالية:
- أ- الاجتماع الأول للجنة الفرعية للتعاون الزراعي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، الذي ستستضيفه جمهورية السودان.
- ب- الاجتماعات القطاعية الاقتصادية (الاقتصاد، النقل، الطاقة، البيئة، السياحة، الاتصالات، الصناعة). وعرض النتائج والمستجدات التي تم التوصل إليها على المجلس، حتى يتسنى تحديد عناصر الملف الاقتصادي المرفوع للقمة الخامسة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (فنزويلا: 2018).

ثالثاً:

3- تكليف الأمانة العامة بتقديم تقارير دورية إلى المجلس عن متابعة تنفيذ مقررات قمم الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27. وقامت الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وأعدت تقريراً موجزاً سيتم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.



رقم القرار: (2141).

موضوع القرار: التعاون بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

❖ نص القرار:

أولاً: الجوانب الاقتصادية:

1. الإحاطة علماً بالإجراءات المتخذة من كل من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الهيئة العربية للطاقة الذرية، لمتابعة تنفيذ نتائج الاجتماع الثالث عشر للتعاون بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة (جنيف: 2016).

2. دعوة المنظمات العربية المتخصصة التي لم تواف الأمانة العامة بالإجراءات المتخذة لمتابعة تنفيذ نتائج الاجتماع الثالث عشر للتعاون بين منظومتي الجامعة العربية والأمم المتحدة، إلى سرعة موافاة الأمانة العامة بها، وذلك في موعد أقصاه 2017/11/15، حتى يتسنى تحديث مصفوفة الأنشطة المشتركة الصادرة عن هذا الاجتماع.

3. الإحاطة علماً بالبرامج والأنشطة المقترحة مناقشتها في الاجتماع الرابع عشر للتعاون بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة (جنيف: 2018) ضمن فريق العمل الثالث المعني بالقضايا الاقتصادية والبيئية، والمقدمة من:

○ الدول الأعضاء التالية: جمهورية العراق، جمهورية مصر العربية.

○ المنظمات العربية المتخصصة التالية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الهيئة العربية للطاقة الذرية، المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

4. دعوة الدول الأعضاء ومؤسسات العمل العربي المشترك والمجالس الوزارية المتخصصة التي لم تواف الأمانة العامة بالبرامج والأنشطة الاقتصادية المقترح مناقشتها في الاجتماع الرابع عشر للتعاون بين منظومتي الجامعة العربية والأمم المتحدة (جنيف: 2018) إلى سرعة موافاتها بها، وذلك في موعد أقصاه 2017/11/30.

5. تكليف الأمانة العامة بعقد الاجتماع التنسيقي الثاني بين الأمانات الفنية للمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة لبلورة المقترحات الاقتصادية في صورتها النهائية، تمهيداً لمناقشتها في الاجتماع الرابع عشر للتعاون، وذلك على هامش المؤتمر الإعلامي السنوي الأول للترويج لإنجازات وأنشطة مؤسسات العمل العربي المشترك المزمع عقده خلال الأسبوع الأول من شهر يناير/كانون ثان 2018.

ثالثاً:

7- تكليف الأمانة العامة بتقديم تقارير دورية إلى المجلس حول التقدم المحرز لتنفيذ الأنشطة والأهداف الواردة في مصفوفة البرامج والأنشطة.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27. وقامت الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وأعدت تقريراً موجزاً في هذا الشأن سيتم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.



رقم القرار: (2142).

موضوع القرار: التحضير والإعداد لمؤتمر الإعمار والتنمية في السودان.

❖ نص القرار:

الإحاطة علماً بالترتيبات والإجراءات التي قامت بها حكومة جمهورية السودان والأمانة العامة للجامعة لعقد المؤتمر العربي لإعادة الإعمار ودعم التنمية في السودان.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27.



رقم القرار: (2143).

موضوع القرار: محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

❖ نص القرار:

أولاً: مرحلة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "التنفيذ والمتابعة والمتطلبات":

1- تحرير التجارة السلعية بين الدول العربية:

أ- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (43) للجنة التنفيذ والمتابعة (الأمانة العامة: 29-2017/5/31).

ب- اللجنة الفنية لقواعد المنشأ:

* تكليف الأمانة العامة بإعداد جداول منقحة لبنود قواعد المنشأ التفصيلية العربية المتفق عليها، ومراجعتها من قبل لجنة التوفيق بين الترجمات، لعرضها على الاجتماع القادم المشترك لكبار المسؤولين ولجنة قواعد المنشأ.

* الطلب من الأمانة العامة تعميم الدراستين المعدتين من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين حول السلع المُدرجة في القائمتين (2) و(3) من قواعد المنشأ التفصيلية العربية، على الدول العربية الأعضاء وذلك قبل 2017/8/30، لإبداء ملاحظاتها عليهما في موعد أقصاه 2017/10/30، تمهيداً لعقد اجتماع مشترك لكبار المسؤولين ولجنة قواعد المنشأ.

ج- حث الدول العربية على المشاركة في الملتنقى العربي الأول للتقييس وحماية المستهلك الذي سيعقد خلال الفترة 16-17/10/2017 بالخرطوم بجمهورية السودان، بالتعاون مع الأمانة العامة (إدارة التكامل الاقتصادي العربي) والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، بهدف تفعيل العمل العربي المشترك في مجال التقييس وحماية المستهلك.

2- تحرير تجارة الخدمات:

أ- بناءً على ما أوضحته وأكدته الأمانة العامة من أن المملكة الأردنية الهاشمية - من خلال ما قدمته من وثائق - قد استوفت الملاحظات التي قدمتها كل من: جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية بخصوص طلب انضمام المملكة الأردنية الهاشمية لاتفاقية تجارة الخدمات، فقد وافق المجلس على طلب الانضمام.

ب- حث الدول العربية التي تم الموافقة على جداول التزاماتها النهائية كجزء من اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، على سرعة التوقيع على أحكام الاتفاقية وملاحقتها وجداول التزاماتها، بموجب وثيقة التفويض الصادرة من الجهات المختصة، وكذلك سرعة إنهاء الاجراءات القانونية المعتمدة لدى كل دولة للمصادقة عليها، وذلك تمهيداً لدخول الاتفاقية حيز النفاذ بعد إيداع وثائق المصادقة عليها من قبل ثلاث دول على الأقل لدى الأمانة العامة.

ج- حث الدول العربية غير المنضمة إلى الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات استكمال عروضها النهائية للانضمام إلى الاتفاقية.

د- الطلب من الدول العربية متابعة سير العملية التفاوضية والاستفادة من الالتزامات المقدمة في إطار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات، لتعميق التكامل الاقتصادي العربي، استعداداً للدخول في جولة تفاوض جديدة تعكس مستويات أعلى من التحرير لتجارة الخدمات.

3- التعاون الجمركي العربي:

أ- الموافقة على تقرير وتوصيات اجتماع السادة مدراء عامي الجمارك في الدول العربية (37) (الأمانة العامة: 4-2017/4/5).

ب- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (9) للجنة الفنية المشرفة على تنفيذ اتفاقية تنظيم النقل بالعبر "الترانزيت" بين الدول العربية (الأمانة العامة: 16-2017/4/18).

ج- تكليف الأمانة العامة بإجراء المراجعة القانونية اللازمة للاتفاقية العربية المعدلة لتنظيم النقل بالعبر "الترانزيت" بين الدول العربية، وإعادة إرسالها للدول العربية لمراجعتها من الناحية القانونية تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.

د- حث الدول العربية التي لم تصدق بعد على اتفاقية التعاون الجمركي العربي على سرعة التصديق على الاتفاقية، تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2058 د.ع 96 بتاريخ 2015/9/3.

ثانياً: متابعة مرحلة الاتحاد الجمركي العربي:

الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (32) للجنة الاتحاد الجمركي العربي (الأمانة العامة: 21-2017/5/22-21)*.

(*) تؤكد مجدداً كل من: المملكة المغربية والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تحفظهم على تقرير وتوصيات اجتماع الدورة (32) للجنة الاتحاد الجمركي العربي في الشق المتعلق بالموافقة على توصيات لجنة التعريف الجمركية العربية الموحدة بالبداية في مفاوضات لوائح التعريف الجمركية العربية الموحدة قبل استكمال الدراسات المرجعية والإطار المرجعي للاتحاد الجمركي العربي، كما هو منصوص عليه في قرارات الدورة (26) و (27) و (28) لمجلس الجامعة على مستوى القمة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الخصوص.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27. وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وأعدت تقريراً موجزاً سيتم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.



رقم القرار: (2144).

موضوع القرار: الاستثمار في الدول العربية.

❖ نص القرار:

أولاً: التصديق على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية

المعدلة لوضعها موضع التنفيذ:

أ- حث الدول العربية غير المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية المعدلة سرعة التصديق على الاتفاقية، وذلك تنفيذاً لقرارات القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الخصوص.

ب- تكليف الأمانة العامة بدعوة لجنة خبراء من الجهات المعنية بالاستثمار في الدول العربية لمراجعة الملاحظات الواردة من الدول الأعضاء وإعداد المذكرة التفسيرية في صيغتها النهائية تمهيداً لإقرارها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية:

أ- الطلب من الدول العربية التي لم تواف الأمانة العامة بالفرص الاستثمارية لديها سرعة موافاتها بها لاتخاذ اللازم وتعميمها على الدول الأعضاء للاستفادة منها.

ب- حث القطاع الخاص على زيادة حجم الاستثمارات في قطاع إنتاج الغذاء وإقامة المشروعات الاستثمارية العربية المشتركة في إطار المبادرات العربية حول الأمن الغذائي العربي.

ثالثاً: تعديل النظام الأساسي لمحكمة الاستثمار العربية:

دعوة الأمانة العامة إلى عقد الاجتماع الثالث للخبراء والمختصين لمحكمة الاستثمار العربية، لمناقشة الصيغة النهائية المعدلة للنظام الأساسي للمحكمة، ومن ثم عرضها على المجلس في دورته القادمة.

رابعاً: مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب:

تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع اتحاد الغرف العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لبدء التحضير المبكر لعقد الدورة القادمة لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27. وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وأعدت تقريراً موجزاً سيتم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.



رقم القرار: (2145).

موضوع القرار: مشروع البرنامج العربي للتنافسية.

❖ نص القرار:

تكليف الأمانة العامة بعقد اجتماع لجنة الخبراء المعنية بصياغة مشروع البرنامج العربي للتنافسية لبلورته، بعد تضمين ملاحظات الدول الأعضاء في صيغتها النهائية وإرسال مشروع البرنامج للدول الأعضاء، على أن يعقد اجتماع لجنة الخبراء في ديسمبر/ كانون أول 2017، وذلك تمهيداً لعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة لاعتماده.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27. وقد عقد الاجتماع التنسيق (6) للمنظمات العاملة في مجال التنافسية (الأمانة العامة: 2017/12/4) بمشاركة (6) منظمات عربية، هي: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للسياحة، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (الأكساد)، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. وتم خلاله مناقشة الملاحظات والمقترحات المقدمة من الدول العربية على المشروع، والتأكيد على أهميتها لا سيما توحيد التعريفات الخاصة بالتنافسية وتحديد برنامج زمني وآلية واضحة لتحقيق الأهداف المذكورة في البرنامج. وصدر عن الاجتماع عدد من التوصيات، أهمها: الإعداد لعقد ورشة عمل مشتركة بين المنظمات العربية العاملة في مجال التنافسية وممثلي المجالس الوطنية للتنافسية في الدول العربية لتقديم رؤية كلا من الدول والمنظمات في مجال التنافسية وعرض تجارب الدول العربية في هذا المجال، ومناقشة مشروع البرنامج العربي للتنافسية بعد تضمين ملاحظات الدول العربية عليها والوصول إلى صيغة نهائية للبرنامج تمهيداً لعرضها على الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن المقرر عقد ورشة العمل المذكورة خلال الربع الأول من عام 2018.



رقم القرار: (2146).

موضوع القرار: دعم موقف الجمهورية اليمنية في رفع اسمها من قائمة الدول عالية المخاطر الوارد في تصنيف مجموعة العمل المالي (FATF).

❖ نص القرار:

دعم موقف الجمهورية اليمنية في رفع اسمها من قائمة الدول عالية المخاطر الوارد في تصنيف مجموعة العمل المالي (FATF)، ورفع توصية إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (148) بدعم هذا التوجه، ودعوة البنوك المركزية العربية لتقديم الدعم اللازم إلى الجمهورية اليمنية لرفع اسمها من هذه القائمة في أقرب وقت ممكن.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27.



رقم القرار: (2147).

موضوع القرار: التقرير الدوري لمشاركة الأمانة العامة في اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة.

❖ نص القرار:

الإحاطة علماً بالتقرير الدوري لمشاركة الأمانة العامة في اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة، والطلب منها الاكتفاء بعرض التقرير الدوري ذي الصلة على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار الصادر على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27 ومؤسسات العمل العربي المشترك بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27. وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وأعدت تقريراً موجزاً سيتم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.



رقم القرار: (2148).

موضوع القرار: الاتفاقية العربية لتبادل الموارد الوراثية النباتية ومعارفها التراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها.

❖ نص القرار:

الطلب من الدول الأعضاء سرعة موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها حول مشروع الاتفاقية العربية لتبادل الموارد الوراثية النباتية ومعارفها التراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها، تمهيداً لعرضها على الدورة القادمة للمجلس لتضمينها في بنود الملف الاقتصادي والاجتماعي المعروض على مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورتها (29).

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27. وقامت الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية في هذا الشأن، وأعدت تقريراً موجزاً سيتم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.

﴿﴾

رقم القرار: (2149).

موضوع القرار: متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017 - 2037).

❖ نص القرار:

دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية للتنسيق مع الدول العربية لإعداد الخطة التنفيذية الإطارية للاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017-2037).

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27.

﴿﴾

رقم القرار: (2150).

موضوع القرار: متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة الثانية (2017-2021).

❖ نص القرار:

1. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية مواصلة متابعتها لتنفيذ مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي في الدول الأعضاء خلال المرحلة الثانية من الخطة التنفيذية

الاطارية للبرنامج، وموافاة المجلس بتقارير دورية حول التطورات والمستجدات في هذا الصدد.

2. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقديم الإسناد الفني اللازم للدول العربية الأعضاء لمساعدتها على تنفيذ مكونات البرنامج، ويشمل ذلك إعداد وتنفيذ المشروعات الريادية في إطار مكونات البرنامج، وتنمية المهارات وبناء القدرات والمساعدة في الترويج للاستثمار الزراعي والسمكي.

3. دعوة الدول العربية إلى موافاة المنظمة بالبيانات والمعلومات المطلوبة لإعداد تقارير متابعة تنفيذ مكونات البرنامج بالشكل المطلوب وفي المواعيد المحددة.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27 والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27.



رقم القرار: (2151).

موضوع القرار: تسريع تنفيذ برامج ومكونات استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين (2005 - 2025) والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017-2037).

❖ نص القرار:

1. الاشادة بالجهود التي تبذلها المنظمة العربية للتنمية الزراعية للمساهمة في الإسراع بتنفيذ برامج ومكونات استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017-2037)، وخاصة ما يتعلق بالسعي لبناء شراكات واسعة مع المنظمات ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية والقطاع الخاص.

2. حث مؤسسات وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية على دعم جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية الرامية لتسريع تنفيذ برامج ومكونات الاستراتيجيةين والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لمساعدتها في تقديم الدعم والإسناد الفني، وبناء القدرات الفنية والمؤسسية للدول الأعضاء.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27.



رقم القرار: (2152).

موضوع القرار: مشروع اتفاقية تنظيم النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية.

❖ نص القرار:

إحالة مشروع اتفاقية تنظيم النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية إلى مجلس وزراء النقل العرب، للنظر في إفراد اتفاقية للتعاون في مجال النقل البحري بين الدول العربية، وأخرى لتنظيم الإجراءات الفنية لنقل الركاب والبضائع بحراً بين الدول العربية، تماشياً مع الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، وذلك في ضوء قرار مجلس الجامعة رقم 8146 د.ع 147 بتاريخ 2017/3/7.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27. وبعرض الموضوع على مجلس وزراء النقل العرب في دورته العادية (30) بتاريخ 2017/10/22، أصدر القرار رقم (443) بشأن إحالة الاتفاقية إلى اللجنة الفنية للنقل البحري لإفراد اتفاقية للتعاون في مجال النقل البحري، وأخرى لتنظيم الإجراءات الفنية لنقل الركاب والبضائع بحراً بين الدول العربية.



رقم القرار: (2153).

موضوع القرار: دعم الاقتصاد الفلسطيني.

❖ نص القرار:

1. دعوة الدول الأعضاء إلى استمرار تقديم الدعم اللازم للاقتصاد الفلسطيني من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.
2. دعوة المجالس الوزارية المتخصصة كل في مجال تخصصه إلى زيادة الدعم المقدم إلى دولة فلسطين، وتوجيه جزء من برامجها لتنفيذ مشاريع إغاثية وتنموية من شأنها تخفيف آثار العدوان وتأهيل ما دمره الاحتلال ومساعدة دولة فلسطين للتغلب على أزمتها المالية.
3. دعوة المنظمات العربية المتخصصة كل في مجال تخصصه إلى تقديم كافة أنواع الدعم الممكنة من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تنموية لتأهيل ما يدمره عدوان الاحتلال الإسرائيلي، وتقديم تقرير سنوي يُعرض على دورة المجلس في شهر سبتمبر/أيلول.
4. الطلب من الأمانة العامة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع أجهزة العمل العربي المشترك لتنفيذ قرار قمة الرياض الخاص بالمشاريع العربية لدعم صمود سكان مدينة القدس بسبب خطورة ما وصلت إليه الأمور في المدينة المقدسة.

5. دعوة الأمانة العامة إلى زيادة برامج الدعم الفني المُقدّمة للدول الأقل نمواً والتي تندرج دولة فلسطين من ضمنها.

6. حتّ القطاع الخاص العربي على توجيه جانب من استثماراته لدعم الاقتصاد الفلسطيني، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة والمنظمات والاتحادات المتخصصة.

7. دعوة الأمانة العامة بالتنسيق مع المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل لإعداد قائمة بالشركات الدولية التي تتعامل مع الاحتلال وتتواطأ معه ببناء مشاريع تدعم بنيته الاستعمارية وتجسد قمع الشعب الفلسطيني وانتهاك حقوقه وانتهاك القانون الدولي، وتعميمها على الدول العربية.

8. الطلب من الأمانة العامة موافاة الدول الأعضاء بالإجراءات المتخذة لتنفيذ الفقرة الرابعة من قرار قمة عمان رقم 676 د.ع 28 بتاريخ 2017/3/29.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، ورقم 5/4886 بتاريخ 2017/8/30، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27. ولم تتلق الأمانة العامة رداً حتى تاريخه.



رقم القرار: (2154).

موضوع القرار: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017.

❖ نص القرار:

1. دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم ملاحظاتها حول مسودة التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017 والإحصاءات الواردة فيه، إلى صندوق النقد العربي في موعد أقصاه نهاية أكتوبر/ تشرين أول 2017، وذلك لإعداد التقرير في صيغته النهائية.

2. دعوة المؤسسات العربية المُعدّة للتقرير للاستمرار في إصدار الملخص باللغتين العربية والانجليزية لأهميته.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، ورقم 5/4885 بتاريخ 2017/8/30، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27. وتلقت الأمانة العامة مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية العراق بشأن ملاحظات الجهات المختصة في جمهورية العراق على مسودة التقرير لعام 2017.



رقم القرار: (2155).

موضوع القرار: الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2017.

❖ نص القرار:

دعوة الدول الأعضاء لتقديم ملاحظاتها على الخطاب العربي الموحد للاجتماع المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2017.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، ورقم 4884 بتاريخ 2017/8/30، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27. وتلقت الأمانة العامة مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية العراق تفيد بأن الجهات المعنية في جمهورية العراق ليس لديها أي ملاحظات على الخطاب العربي الموحد للاجتماع المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2017.



رقم القرار: (2156).

موضوع القرار: تقرير الأمن الغذائي العربي لعام 2016.

❖ نص القرار:

1. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية الاستمرار في تطوير إصدارات تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي وتضمينه تحليلاً حول أوضاع الغذاء والتغذية ومؤشرات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وسلامة الغذاء، ونتائج تنفيذ مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي خلال المرحلة الثانية من الخطة التنفيذية الإطارية (2017-2021).

2. دعوة الدول الأعضاء لموافاة المنظمة بالبيانات والمعلومات المطلوبة لإعداد البيانات الإحصائية الخاصة بأوضاع الأمن الغذائي العربي في مواعيدها المحددة، وتسمية ضباط اتصال من المختصين والعاملين في مجال الأمن الغذائي والإحصاءات الزراعية والسلمكية يكونوا مسؤولين عن موافاة المنظمة بالبيانات والمعلومات المطلوبة.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27.



رقم القرار: (2162).

موضوع القرار: تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان.

❖ نص القرار:

(الجوانب الاقتصادية):

أولاً: المجالس الوزارية:

1- الإحاطة علماً بـ:

- تقرير وقرارات المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته العادية (12) (الأمانة العامة: 2017/4/6).
- تقرير وقرارات الدورة (9) للمجلس الوزاري العربي للمياه (الأمانة العامة: 2017/7/6).

ثانياً: اللجان:

2- الموافقة على:

- تقرير وقرارات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، الدورة (46) (الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري - الإسكندرية: 2017/4/23-21).
- تقرير وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتها العادية (26) (الأمانة العامة: 2017/7/14-10).
- 3- الموافقة على لائحة إجراءات ونموذج التسليم والتسلم بين المدير العام المنتهية ولايته والمدير العام الجديد للمنظمات العربية المتخصصة بالصيغة المرفقة.
- 4- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة أن الجهة الأساسية المعنية بدراسة ومناقشة تقارير هيئات الرقابة المالية والإدارية وتقرير المراقب الداخلي للمنظمة هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة.
- 5- الموافقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي واللائحة التنفيذية لموظفي المنظمات العربية المتخصصة واللائحة التنفيذية الخاصة بالتعاقد مع الخبراء في هذه المنظمات وفق الصيغة الواردة في تقرير وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة الدورة (26).
- 6- دعوة اللجنة الفنية المعنية بدراسة الأنظمة الأساسية للمنظمات العربية المتخصصة لعقد اجتماعها في الفترة القادمة لدراسة المواضيع المكلفة بها من قبل لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة.
- 7- تكليف اللجنة المعنية بدراسة الأنظمة الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة بدراسة التعديلات المقدمة من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري حول أنظمتها الأساسية.
- 8- الطلب من المنظمات العربية المتخصصة عدم الإعلان عن شغور منصب المدير العام المساعد وعدم التعيين في هذا المنصب خلال السنتين القادمتين، وبعدها يمكن للجمعية العامة للمنظمة الراغبة في شغل منصب المدير العام المساعد تقديم مبررات وافية بحاجتها لهذا المنصب للأمانة العامة للجامعة، تمهيداً لعرضها على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة.

- 9- الطلب من الأمانة العامة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) دعوة رؤساء هيئات الرقابة المالية والإدارية ورؤساء وحدات الرقابة الداخلية للمنظمات العربية المتخصصة للاجتماع في يناير/ كانون ثان من كل عام وقبل بداية اجتماعات هيئات الرقابة المالية والإدارية للمنظمات العربية المتخصصة، لمناقشة كل الأمور المتعلقة بمهام عمل هذه الهيئات وإحاطتهم بقرارات المجلس وتوصيات لجنة المنظمات.
- 10- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة تنمية مواردها الذاتية من خلال تقديم خدماتها بمقابل كبيوت خبرة عربية تقدم الخدمات والأنشطة التي تعود بالفائدة على الدول الأعضاء.
- 11- التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2075 د.ع 96 بتاريخ 2015/9/3 بالطلب من المدراء العامين للمنظمات العربية المتخصصة عدم إدراج مواضيع على جداول أعمال المجالس التشريعية والتنفيذية للمنظمات العربية المتخصصة يكون سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن أصدر بشأنها قراراً نهائياً، وعدم إصدار قرارات من هذه المجالس تتعارض مع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 12- الإبقاء على نص المادة (4) الفقرة (1) من اللائحة التنفيذية الخاصة بالتعاقد مع الخبراء والمنظمات العربية المتخصصة، والتي تنص على: "مع مراعاة أحكام النظام الأساسي ولائحته التنفيذية بهذا الخصوص لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تزيد مدة التعاقد في المنظمة مع الخبير أكثر من خمس سنوات بناءً على عقد سنوي لا يتم تجديده بصفة تلقائية".
- 13- تعديل المادة (4) فقرة (2) من اللائحة التنفيذية الخاصة بالتعاقد مع الخبراء في المنظمات العربية المتخصصة على النحو التالي: "يجوز للمنظمة الاستفادة من بعض الموظفين الذين سبق لهم العمل في المنظمة كخبراء بها في حدود 5% من عدد الموظفين بالملاك الوظيفي للمنظمة، وذلك بناء على عقد سنوي لا يتم تجديده بصفة تلقائية وحسب حاجة المنظمة وباقتراح من المدير العام ولفترة أقصاها سنتين".
- 14- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة عدم صرف أية مكافآت أو بدلات غير منصوص عليها في النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة أو لائحته التنفيذية المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 15- المصادقة على الهيكل التنظيمي المقترح من المنظمة العربية للتنمية الإدارية على ألا يترتب عليه أية التزامات مالية إضافية.
- 16- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة بالالتزام بسلم الرواتب والأجور والبدلات المعتمد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمرفق بالنظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة.

- 17- التأكيد على الهيئة العربية للطاقة الذرية الالتزام بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي ينص على عدم الصرف على ممثلي الدول المشاركين في الدورات التدريبية التي تنظمها الهيئة.
- 18- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة في حالة شغور منصب المدير العام للمنظمة (بسبب الوفاة المرض العضال- العجز الكلي عن القيام بواجباته الوظيفية...الخ)، بأن يتم تكليف المدير العام المساعد للمنظمة - إن وجد- أو أقدم مدير إدارة على الملاك الوظيفي للقيام بتسيير أعمال المنظمة لفترة لا تزيد عن ستة أشهر ولا تقل عن ثلاثة، لحين انتخاب مدير عام جديد، وذلك من خلال الإعلان عن شغور وظيفة المدير العام وتقديم ترشيحات من الدول العربية وفقاً للمادة (9) والمادة (11) من النظام الأساسي المعتمد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووفقاً للشروط والمعايير لشغل منصب المدير العام المعتمدة من المؤتمر العام/الجمعية العامة للمنظمة.
- 19- الموافقة على الشروط والمواصفات والمعايير الواجب توافرها لشغل منصب المدير العام للهيئة العربية للطيران المدني مع مراعاة أحكام النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة، على أن يكون لديه خبرة في مجالات الطيران المدني لا تقل عن عشر سنوات.
- 20- الترحيب بقرار الجمعية العامة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري رقم 31 م ع/2 بتاريخ 2016/10/25 بالموافقة على إنشاء فرع للأكاديمية بإمارة عجمان بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- 21- الموافقة على اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للطيران المدني، مع تعديل البند (5) من المادة (13) من الاتفاقية وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 22- عرض اتفاقية إنشاء المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات على الدورة القادمة للمجلس للبت فيها وفقاً لقرارات المجلس في هذا الخصوص.
- ✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**
- تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 3/2023 بتاريخ 2017/8/27، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4748 بتاريخ 2017/8/27. وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وأعدت تقريراً موجزاً سيتم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.



ثانيا : نشاط الأمانة العامة
فيما بين دورتي
المجلس الاقتصادي والاجتماعي (100) و (101)
(الجانب الاقتصادي)

ثانيا : نشاط الأمانة العامة

فيما بين دورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي (100) و (101) (الجانب الاقتصادي)

1. في مجال التكامل الاقتصادي العربي.
2. في مجال البيئة والإسكان والموارد المائية.
3. في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات.
4. في مجال الطاقة.
5. في مجال النقل والسياحة.
6. في مجال الإحصاء وقواعد المعلومات.
7. في مجال المنظمات والاتحادات العربية.
8. في مجال العلاقات الاقتصادية.
9. في مجال الملكية الفكرية والتنافسية.
10. في مجال التنسيق والمتابعة الاقتصادية.

1- في مجال التكامل الاقتصادي العربي:

- تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2122) د.ع 99 بتاريخ 2017/2/16، والذي تضمن "الترحيب بعقد الملتقى العربي الأول للتقييس وحماية المستهلك الذي تستضيفه جمهورية السودان عام 2017، برعاية كريمة وحضور فخامة رئيس جمهورية السودان، وتكليف الأمانة العامة بالتحضير والتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والجهات المختصة في جمهورية السودان لعقد اجتماع تنسيقي يوم 2017/2/28 بمقر المنظمة في المملكة المغربية"، عُقد الملتقى العربي للتقييس وحماية المستهلك تحت شعار "التقييس يعزز حماية المستهلك" يومي 16-17/10/2017 باستضافة كريمة من الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس. وشارك في فعالياته ما يزيد عن (350) مشاركاً من القطاعات الحكومية والخاصة. وركزت محاور الملتقى على: التقييس في الوطن العربي، وضعية حماية المستهلك العربي وآفاق التطوير، دور التقييس في حماية المستهلك، التوعية والتثقيف بالتقييس وحماية المستهلك. وفي الختام توصل المشاركون إلى مجموعة من التوصيات في مجال التقييس وحماية المستهلك .
- في مجال التجارة في الخدمات، قامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2143) د.ع 100 بتاريخ 2017/8/24، حيث تم تعميمه على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 5/4803 بتاريخ 2017/8/28. كما تم تعميم العرض النهائي للمملكة الاردنية الهاشمية بموجب المذكرة رقم 3/2048 بتاريخ 2017/8/29 وفقاً لقرار المجلس المشار إليه. وقد عقد اجتماع لجنة مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية (الأمانة العامة: 25-26/10/2017). وتم تعميم تقرير وتوصيات الاجتماع بموجب المذكرة رقم 3/2546 بتاريخ 2017/10/29.
- قامت الأمانة العامة بتعميم مقترحها بخصوص آلية التعامل مع الدول التي تقدم عروضها النهائية للانضمام إلى الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، وذلك قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ، بموجب المذكرة رقم 5/5940 بتاريخ 2017/10/29. وتلقت مذكرة الجمهورية اللبنانية رقم 13338 بتاريخ 2017/11/23 بشأن احتياجاتها من الدعم الفني في إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومذكرة الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية رقم 2334/324 بتاريخ 2017/12/7. كما قامت الأمانة العامة بتعميم المذكرة رقم 5/6815 بتاريخ 2017/12/10 والمتضمنة مذكرة القطاع القانوني رقم 1685/د/م بتاريخ 2017/12/3، والتي تفيد بتوقيع المملكة العربية السعودية بالحروف الأولى (تأشير) على الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية تمهيداً للتصديق عليها.
- عقدت لجنة التعريف الجمركية العربية الموحدة الاجتماع (38) (الأمانة العامة: 10/30-11/3/2017)، حيث قامت بالبدء في عملية التفاوض على توحيد التعريف الجمركية العربية، وقامت بالتفاوض على القسمين الأول والثاني (24 فصل) من فصول النظام المنسق.
- عُقد الاجتماع الاستثنائي للجنة التوفيق بين الترجمات للنظام المنسق خلال الفترة 6-8/11/2017 بمقر المجلس الأعلى للجمارك اللبنانية بمدينة بيروت، بمشاركة الدول الأعضاء، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي رقم 2143 د.ع (100) بتاريخ 2017/8/24، الذي تضمن "تكليف الأمانة العامة بإعداد جداول منقحة لبنود قواعد المنشأ التفضيلية العربية المتفق عليها، ومراجعتها من قبل لجنة التوفيق بين الترجمات، لعرضها على الاجتماع القادم المشترك لكبار المسؤولين ولجنة قواعد المنشأ". وقد تضمنت أعمال اللجنة مراجعة وتنقيح الجداول التي أعدتها الأمانة العامة لبنود قواعد المنشأ العربية المتفق عليها، والتعديلات اللازمة التي أجرتها ابتداءً من الفصل الرابع وحتى نهاية الفصل السادس والتسعين، وبذلك أنهت اللجنة أعمالها والمهمة الموكلة إليها.

- عُقد الاجتماع (16) لفريق عمل المختصين بمكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية (الأمانة العامة: 2017/11/20-19) لاستكمال مناقشة وضع آلية المعالجات التجارية (مكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية)، حيث تمت مناقشة مرئيات ومقترحات الدول الاعضاء حول آلية مكافحة الدعم والإغراق، وأقر الاجتماع عدداً من التوصيات أهمها: أن ترسل الأمانة العامة نص المقترح بشأن الإعاقة المادية إلى الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها بشأنه في موعد أقصاه نهاية ديسمبر 2017، أن تقوم الجمهورية التونسية ومملكة البحرين باختصار المرئيتين المقدمتين منهما للأمانة العامة لتشتملا فقط النقاط الجوهرية التي ترى كلا منهما أنها تتعلق بأمر فنية، أن تقوم الأمانة العامة بإرسال آليتي الإغراق والدعم إلى الدول الأعضاء لاتخاذ آلية الإغراق كأساس للمراجعة بينها وبين آلية الدعم لتحديد النقاط التي وردت بألية الإغراق ولم ترد بمثيلتها في آلية الدعم، وترسل تلك النقاط الى الأمانة العامة في موعد أقصاه نهاية ديسمبر 2017.
- عُقد الاجتماع (4) للفريق العربي لحماية المستهلك في الدول العربية (تونس: 2017/12/11) بمشاركة وفود الدول العربية والمنظمات المتخصصة. وركز الاجتماع على أهمية تفعيل مهام الفريق التي تخدم تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مستوى حماية المستهلك العربي. وتوصل الاجتماع إلى عدد من التوصيات، أهمها: الطلب من رئيس الفريق العربي لحماية المستهلك تقديم عرض حول حماية المستهلك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الاجتماع الرابع للفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء، وتمثيل الفريق في المشاركات المقبلة، الطلب من الأمانة التنفيذية للمشروع عرض احتياجات الفريق على اللجنة التنفيذية للمشروع، أن تتولى الأمانة العامة دعوة الفريق للانعقاد خلال شهر فبراير عام 2018 بمقر الأمانة العامة، الاتفاق على الاحتفال بيوم حقوق المستهلك من ذوي الاحتياجات الخاصة يوم 18 مايو من كل عام في حال عدم اعتراضه مع أي مناسبة أخرى.
- في إطار التعاون القائم بين برنامج الامم المتحدة الانمائي والأمانة العامة، عُقدت ورشة عمل حول تسهيل التجارة بين الدول العربية (الأمانة العامة: 2017/12/11)، تناولت موضوعات تسهيل التجارة وكيفية انعكاس ذلك على نسب التجارة البينية بين الدول والوضع العالمي والعربي في تناول تلك الموضوعات، كما تم استعراض متطلبات الأمانة العامة من الدعم الفني للمضي قدما في برنامج التعاون القادم.
- عقد الاجتماع (6) للسادة كبار المسؤولين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمشاركة أعضاء اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية (الأمانة العامة: 2017/12/18-17) وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي

والاجتماعي رقم (2143) د.ع 100 بتاريخ 2017/8/24. وناقش نتائج الاجتماع الاستثنائي للجنة التوفيق بين الترجمات للنظام المنسق، الذي عُقد بمقر المجلس الاعلى للجمارك اللبنانية (بيروت: 6-2017/11/8)، والذي تضمن جدول أعماله مراجعة وتنقيح الجداول التي أعدتها الأمانة العامة لبنود قواعد المنشأ العربية المتفق عليها، والتعديلات اللازمة التي أجرتها ابتداءً من الفصل الرابع وحتى نهاية الفصل السادس والتسعين. وقد توصل الاجتماع لعدد من التوصيات، أهمها:

❖ الطلب من الدول الأعضاء مراجعة قائمة قواعد المنشأ التفصيلية العربية المتفق عليها بعد تعديلها من قبل لجنة التوفيق بين الترجمات، وموافاة الأمانة العامة للجامعة بملاحظاتها على القائمة في موعد أقصاه 15 يناير 2018، لعرضها على الاجتماع التكميلي المقرر عقده يوم السبت الموافق 2017/2/3.

❖ إحالة القائمتين (2) و(3) المدرجتين بالمحضر، حسب المواقف المسجلة إلى الدول الاعضاء للنظر في امكانية تغير مواقفها في ضوء المستجدات على الساحة الاقتصادية، على أن ترسل الدول الاعضاء مواقفها المحدثة للأمانة العامة في موعد أقصاه 2018/1/15، لعرضها على الاجتماع التكميلي لمناقشتها واتخاذ التوصية المناسبة بشأنها.

❖ تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعداد دراسة حول انعكاسات الأخذ بمبدأ تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة العربية البينية.

❖ تكليف الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع المملكة العربية السعودية بتنظيم ورشة عمل حول التحول الإلكتروني لإصدار شهادة المنشأ خلال عام 2018، للاستفادة من تجربة المملكة والدول الأخرى في هذا المجال، ومن ثم عرض توصياتها على اجتماع قادم للجنة.

كما تم الاتفاق على عقد لقاء تكميلي للاجتماع السادس للسادة كبار المسؤولين وبمشاركة أعضاء اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية يسبق اجتماعات الدورة 101 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بتاريخ 2018/2/3 بمقر الأمانة العامة.

– عقدت لجنة القانون الجمركي العربي الاجتماعين (30) (الأمانة العامة: 2017/9/27-25)، والاجتماع (31) (الأمانة العامة: 2017/12/20-18)، حيث تم مراجعة مشروع دليل الإجراءات الجمركي العربي الموحد بما ينسجم مع القانون الجمركي العربي الموحد ولائحته التنفيذية.

– تم تنظيم برنامج تدريبي حول تسوية المنازعات (الأمانة العامة: 2017/12/21-19) في إطار المشروع القائم بين الأمانة العامة والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيديا) لدعم القدرات الفنية للدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بحضور 40 مشاركاً من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة. وقد هدف البرنامج التدريبي إلى رفع المعرفة والقدرات الفنية للمشاركين حول نظام تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية والأنظمة المتبعة في الاتفاقات الإقليمية، مع التركيز على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واللائحة الإجرائية لتسوية المنازعات المطبقة في إطار المنطقة. كما تم تناول البرنامج التدريبي أهمية نظم تسوية المنازعات في أي اتفاق تجاري مع إيجاد الفرصة لحل المنازعات أولاً من خلال

المشاورات، وكيفية عمل نظام تسوية المنازعات على إرساء نوع من الثبات والتوقعية بما يزيد من التجارة
البيئية العربية ويعزز من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتكامل الاقتصادي العربي.

- تم إعداد عدد من الدراسات والبحوث على النحو التالي:

1- ورقة عمل بعنوان "مسار وتحديات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي"، قُدمت في ورشة عمل حول
آليات التفاوض حول التعريف الجمركية الموحدة وآثار الاتحاد الجمركي العربي على الاقتصاد
اللبناني" (بيروت: 18- 2017/10/19).

2- دراسة حول "الجوانب الاقتصادية لإعادة الاعمار لما بعد التحولات"، قُدمت في المؤتمر المصرفي
العربي السنوي لعام 2017 (بيروت: 23-2017/11/24).

3- ورقة عمل حول "الانعكاسات الاقتصادية لتقاطع اتفاقات التجارة الحرة للدول العربية"، قُدمت في ورشة
العمل حول "الأدوات والآليات الكمية التجارية لتحليل الآثار الاقتصادية (بيروت: 28 -
2017/11/29).

4- ورقة عمل بعنوان "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الواقع والافاق"، قُدمت خلال ورشة عمل آلية
فض المنازعات (الأمانة العامة: 19-2017/12/21).

- عُقد الاجتماع (44) للجنة التنفيذ والمتابعة (الأمانة العامة: 26-2017/12/28)، حيث تم خلاله مناقشة عدة
موضوعات منها: تقرير الأمانة العامة حول متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومتابعة تنفيذ قرارات
المجلس الاقتصادي والاجتماعي د.ع (100). كما تم مناقشة الآلية المقترحة لقبول الفاتورة الصادرة من قبل وسيط
في بلد عربي، وكذلك عرض البند الخاص بورشة عمل آلية تسوية المنازعات للدول العربية أعضاء منطقة التجارة
الحرة العربية الكبرى، وبند حول وضع آلية للالتزام الدول العربية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المرتبطة
بإتمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما تم الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (16) لفريق عمل
المختصين بمكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية (الأمانة العامة: 9-2017/11/20)، وتقرير وتوصيات
اجتماع فريق الخبراء والمختصين في مجال حماية المستهلك (الأمانة العامة: 11-2017/11/12).

- عُقد الاجتماع (33) للجنة الاتحاد الجمركي العربي (الأمانة العامة: 8-2018/1/10)، وتم خلاله: استعراض
تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، نتائج الاجتماعين (37) (الأمانة العامة: 2-2017/7/6) و(38)
(بيروت: 2017/11/3-10/30) للجنة التعريف الجمركية العربية الموحدة والذي تناول مفاوضات الدول
الأعضاء على توحيد الرسوم الجمركية للقسمين الأول والثاني (24 فصل) من فصول النظام المنسق. كذلك
تم عرض نتائج الاجتماعين (30) (الأمانة العامة: 25-2017/9/27) و(31) (الأمانة العامة: 18-
2017/12/20) للجنة القانون الجمركي العربي الموحد والذي تم خلالهما مراجعة مشروع دليل الإجراءات
الجمركية العربي الموحد وفق القانون الجمركي العربي الموحد ولأئحته التنفيذية، حيث قامت اللجنة بالانتهاء
من المراجعة وسيتم رفع الموضوع إلى السادة مدراء عامي الجمارك لاتخاذ اللازم.



2- في مجال البيئة والإسكان والموارد المائية:

• في مجال البيئة واستدامة الموارد الطبيعية:

- عُقد الاجتماع التشاوري حول الإطار التنفيذي للبعد البيئي في خطة التنمية المستدامة 2030 (القاهرة: 18-20/9/2017) بتنظيم مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وذلك بهدف تنفيذ قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة رقم (495) لعام 2016، وتم خلال الاجتماع مناقشة الموضوعات التالية: البعد البيئي لأجندة التنمية المستدامة 2030، مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة، مساهمة البعد البيئي في الإطار الاستراتيجي للتنمية المستدامة الذي أعدته الأمانة العامة. ونتج عن الاجتماع الإطار الاستراتيجي لتنفيذ البعد البيئي في خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، وتم اعتماده من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته (29) بموجب قراره (523) لعام 2017.

- عُقد الاجتماع (13) للتعاون القطاعي بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة حول "التعاون في حفظ وإدارة الموارد المائية في المنطقة العربية (الأمانة العامة: 23-25/10/2017) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة (نقطة الاتصال المعنية بالأمن الغذائي والمائي بالجامعة العربية)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وذلك بهدف تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم (11) للدورة (71) لعام 2016، وتم خلاله مناقشة ترابط أمن الطاقة والمياه والغذاء من أجل التخطيط الاستراتيجي والسياسات، الاستجابة الجماعية المنسقة لندرة المياه، التصدي لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في قطاع المياه، النهوض بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه. ومن أهم نتائج الاجتماع: تعزيز التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في مجال المياه، وضع مصفوفة لمجالات التعاون بين الجامعة العربية في المياه، إنشاء فريق عمل مشترك للتعاون في مجال تنفيذ سياسات المياه، إيلاء ندرة المياه أولوية لتفرد المنطقة العربية بهذه المشكلة.

- عُقدت ورشة العمل التشاورية حول تعزيز آليات الزراعة المستدامة (الأمانة العامة: 21-23/11/2017) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وذلك بهدف تشجيع الإجراءات والسياسات التي تعزز الإيكولوجيا الزراعية لكونها تخدم الأمن الغذائي.

- عُقد "الملتقى العلمي (أمن البيئة)" (الأمانة العامة: 12-13/12/2017) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة وجامعة نايف للعلوم الأمنية، وذلك بهدف رصد وتحليل أبرز التحديات والتهديدات التي تواجهها البيئة في الدول العربية.

• في مجال الإسكان والتعمير:

- عقد الاجتماع (3) للجنة العربية الدائمة لإعداد وصياغة وتحديث الكودات العربية الموحدة للبناء (الأمانة العامة: 24-26/9/2017)، بهدف تفعيل العمل العربي المشترك، وتم خلاله مناقشة التعاون مع المنظمات والاتحادات العربية، ومن أهم نتائج الاجتماع: الطلب من الدول العربية موافاة الأمانة الفنية

للجنة الدائمة بمقترحاتها حول مشاريع مواصفات جديدة للبناء والتشييد ليتم إرسالها إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

- عُقد اجتماع للجنة صياغة تحديث الكود العربي الموحد للعزل الحراري (القاهرة: 5-7/12/2017)، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ مكتب غرب آسيا والمملكة الأردنية الهاشمية وأعضاء لجنة التحديث والأمانة الفنية للجنة الدائمة، وذلك للنظر في مسودة الكود (المحدث)، ومن أهم نتائج الاجتماع: الموافقة على لائحة عمل اللجنة الدائمة للكودات العربية ومنهج إعداد وتحديث وتطبيق كودات البناء العربية بعد الأخذ بملاحظات الدول العربية بخصوصها، تكليف الأمانة الفنية للجنة الدائمة برفع نظام عمل اللجنة الدائمة للكودات العربية ومنهج إعداد وتحديث وتطبيق كودات البناء العربية للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة، الطلب من الدول العربية الراغبة في الانضمام إلى لجان الصياغة للكودات المقترحة إلى موافاة الأمانة الفنية للجنة الدائمة بذلك.

- عُقد الاجتماع (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (الأمانة العامة: 2017/10/5)، بهدف تفعيل العمل العربي المشترك في مجال الإسكان والتعمير، وتم رفع التوصيات الصادرة عن الاجتماع إلى الاجتماع (82) للمكتب التنفيذي.

- عُقد الاجتماع (82) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (الأمانة العامة: 2017/10/5)، وتم خلاله مناقشة مؤتمر الإسكان العربي، ومن أهم نتائج الاجتماع: نتج عنه عقد مؤتمر الإسكان العربي الخامس وموضوعه "دور القطاع العام المستقبلي في السكن الاجتماعي" خلال شهر ديسمبر 2018 بمدينة المنامة بمملكة البحرين، وأن يكون موضوع شعار يوم الإسكان العربي لعام 2018 هو "التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق"، وأن يكون موضوع جائزة المجلس لعام 2018 والمخصصة للمهندس المعماري هو "مشروع سكني ميسر ومستدام"، وتم الطلب من اتحاد المقاولين العرب إعداد المسودة النهائية من "اللائحة والشروط والاجراءات" لجائزة المقاول العربي في ضوء الملاحظات التي وردت إليه من الدول العربية.

- وبالنسبة للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فكان من أهم النتائج: الطلب من الأمانة الفنية للمجلس تعميم العرض المقدم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ المكتب الاقليمي للدول العربية الخاص بالتحضير للمنتدى الحضري العالمي التاسع (9) (كولالمبور: 7-13/2/2018)، ودعوة الدول العربية للمشاركة فيه، وإجراء التسجيل عبر الموقع الإلكتروني للمنتدى: wuf9.org قبل 2017/12/15، دعوة الدول العربية التي ترغب المشاركة بجلسات جانبية والمعرض على هامش المنتدى إلى التواصل مباشرة مع الجهة المنظمة للمنتدى من خلال الموقع الإلكتروني الخاص به وذلك قبل 2017/11/24، دعوة الأمانة الفنية للمجلس من خلال بعثة الجامعة بنيروبي إلى التنسيق مع المنوبين الدائمين لمتابعة القرارات العربية الصادرة عن المجلس الحاكم وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

- أما المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية، فكان من أهم النتائج: دعوة المملكة المغربية إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بمطوية المنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية لعام

2017، وكذلك الترتيبات اللوجستية للمنتدى وأشغال الدورة (34) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (الرباط: 2017/12/23-21)، تسمية نقطة الاتصال الخاصة بالجانب التنظيمي والجانب العلمي، الترحيب باستضافة دولة الامارات العربية المتحدة للمنتدى الوزاري العربي الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2019، الترحيب باستضافة المملكة الاردنية الهاشمية للمنتدى الوزاري العربي الرابع للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2021.

- وفي إطار التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الأجنبية في مجال الإسكان والتعمير، قد أوصى المكتب التنفيذي بما يلي: الاقتراح على الصين عقد دورات تدريبية للدول العربية في مجال تقنيات البناء السريع، الاقتراح على الهند عقد دورات تدريبية للدول العربية في مجال سبل معالجة العشوائيات والتجارب الرائدة في مجال الإسكان لمواجهة هذه الظاهرة، الاقتراح على روسيا عقد دورات تدريبية للدول العربية في مجال نظم واجهات المباني المنكيفة مع المحيط الخارجي.

- بشأن الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، تم تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم مقترح الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على الدول العربية لإبداء الملاحظات حولها، على أن يقوم المكتب بإدراج كافة التعليقات حول المسودة الثانية المقترح عرضها في المنتدى الوزاري العربي الثاني (الرباط: 2017/12/22-21)، تمهيداً لعرضها على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها القادم بصيغتها النهائية، والطلب من الدول العربية التي لم تواف الأمانة الفنية للمجلس بالتقدم المحرز في كيفية متابعة أهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة الهدف الحادي عشر "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة آمنة ومرنة ومستدامة" وما يحتويه من غايات، إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك حتى يتسنى تجميع هذه التقارير وتقديمها إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بغرض معرفة ما قامت به الدول العربية. كما تم دعوة الأمانة الفنية للمجلس وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ المكتب الاقليمي للدول العربية التنسيق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا المعنية بمتابعة تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، لضمان إبراز جهود مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب ومدى التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبالأخص الهدف الحادي عشر المقرر مراجعته في المنتدى العربي للتنمية المستدامة في مايو 2018، ومن ثم إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى المزمع عقده في شهر يوليو 2018 بنيويورك، وتغيير مسمى البند مستقبلاً ليصبح "متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 والخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية".

- وبشأن تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان، تم الطلب من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تقديم عرض مرئي عن تجربتها في مجال "تنويع صيغ عرض السكنات" أثناء انعقاد الدورة (34) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (الرباط: 2017/12/23).

- بشأن محور أعمال الدورة (34) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، تم تحديده ليصبح "التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق"، ودعوة جمهورية مصر العربية إلى تقديم عرض مرئي حول الموضوع

أثناء انعقاد الدورة (34) للمجلس (الرباط: 2017/12/23).

– وبشأن إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك، تم استحداث بندين تحت مسمى عرض الدراسات والتجارب حول تأهيل المباني المتأثرة بالنزاعات والكوارث الطبيعية، والتشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الإسكان والتعمير، كما تم تغيير مسمى البند الخاص (الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة) ليصبح (متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 الخاصة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة)، ورفع بند (متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص الإسكان) من جدول أعمال المجلس، وكذلك رفع البند الخاص بالمستجدات بشأن المركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى من جدول أعمال المجلس. كما تم الموافقة على تقرير وتوصيات اجتماع لجنة تقييم عمل مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (الأمانة العامة: 2016/5/26-25)، وكذلك الموافقة على مقترحات التعديل في النظام الأساسي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، ورفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة ومن ثم إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وفق الإجراءات المتبعة في الأمانة العامة.

– وبشأن أساليب التمويل العقاري، تم الموافقة من حيث المبدأ على هيكل الدراسة التي أعدتها المملكة العربية السعودية حول "دراسة أساليب التمويل العقاري"، ودعوة الدول العربية إلى إرسال ملاحظاتها حول هيكل الدراسة إلى المملكة العربية السعودية.

– بشأن دعم جمهورية الصومال في مجال تدريب الكوادر بقطاع الإسكان والتعمير، تم الترحيب باستعداد كل من: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، جمهورية مصر العربية، مملكة البحرين لعقد دورات تدريبية لموظفي وزارة الأشغال العامة وإعادة الإعمار والإسكان بجمهورية الصومال الفيدرالية على أن تتحمل جهات أخرى الإقامة والسفر، دعوة البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للنظر في إمكانية تحمل تكاليف الإقامة والسفر لموظفي وزارة الأشغال العامة وإعادة الإعمار والإسكان بجمهورية الصومال الفيدرالية.

• في مجال الأرصاد الجوية والمناخ:

– عُقد اجتماع الفريق الفني للمنتدى العربي للتوقعات المناخية (بيروت: 2017/9/29) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وتم خلاله مناقشة "دراسة التوقعات الموسمية لهذا الخريف واعداد تقرير فني"، ونتج عنه: إعداد تقرير فني أولي حول الحالة المناخية للمنطقة العربية، وتعزيز تبادل التوقعات الموسمية والمناخية بين الدول العربية.

– عُقدت الاجتماعات التنسيقية الدورية لتنمية قدرات خبراء الدول العربية في قضايا تغير المناخ (القاهرة: 2017/10/12-9) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/مكتب غرب آسيا، ومكتب اليونسكو الاقليمي للعلوم في الدول العربية،

حيث تم استعراض أنشطة صندوق المناخ الأخضر وكيفية استفادة الدول العربية من آلياته، ومتابعة تنمية قدرات المفاوضين العرب في مجال تغير المناخ في الموضوعات المطروحة على مائدة المفاوضات، ووضع الموقف العربي المشترك باعتباره أساساً للتحرك العربي في الجولة التفاوضية (بون: 6-2017/11/17)، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: التنسيق اللازم والمكثف في كافة المحافل ذات العلاقة بتغير المناخ لضمان عدم الخروج بأي قرارات قد تضر بالموقف العربي الموحد في مفاوضات تغير المناخ، والاهتمام بدور المؤسسات العلمية ودعم الأبحاث العلمية المتخصصة في قضايا تغير المناخ لوضع الحقائق العلمية في نصابها خلال المفاوضات.

– عُقدت الدورة (23) لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (بون: 6-2017/11/17)، حيث تم مناقشة التفاوض حول الخطوات التنفيذية لاتفاق باريس وما له من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وبيئية على كافة دول العالم، كما عُقدت اجتماعات تنسيقية للمجموعة العربية لمتابعة سير المفاوضات والاتفاق على مستجدات الموقف العربي وحشد التوافق مع التكتلات الإقليمية والدول النامية ذات المصالح المشتركة.



3- في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات:

– عُقدت الدورة (42) للمكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات (القاهرة: 2017/12/3)، والدورة (21) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات (القاهرة: 2017/12/4)، وتم خلال الاجتماعين مناقشة نتائج الاجتماع (33) للجنة العربية الدائمة للبريد، وكذلك نتائج الاجتماع (41) للجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات. كما ناقش الاجتماعان عدداً من الموضوعات، منها:

1. متحف طوابع البريد العربي.
2. المعرض السنوي لطوابع البريد العربي.
3. ورقة عمل البريد التونسي عن إصلاح الاتحاد البريدي العالمي.
4. متابعة تنفيذ خطة التنمية الإقليمية للمنطقة العربية 2017-2020.
5. المبادرة العربية للتعليم الذكي.
6. مشروع الربط الإقليمي لشبكات الإنترنت العربية.
7. المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 2017-WTDC.
8. التحضير للمؤتمر العالمي للمندوبين المفاوضين 18-PP.
9. المنتديات العربية المتخصصة.
10. المنتدى الإقليمي للمحتوى الرقمي العربي.
11. التعاون العربي المشترك مع المجموعات الإقليمية الأخرى في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

12. موضوعات الأمن السيبراني ومكافحة الجريمة والإرهاب على شبكة الإنترنت والاستخدام الضار لتطبيقاتها.

13. إنشاء هيئة عربية للاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

14. تأسيس الاتحاد العربي للاتصالات.

15. المنتدى العربي لإنترنت الأشياء.

• في مجال تقنية المعلومات:

- عُقد اجتماع مشترك بين الأمانة العامة و"المصلحة الصينية لإدارة فضاء الإنترنت"، بتاريخ 2017/9/25 بمقر الأمانة العامة، وتم خلاله التأكيد على أهمية منظومة الإنترنت في تفعيل الاقتصاد الرقمي وتنمية الاقتصاديات الحديثة للدول، والإشادة بالتقدم التكنولوجي لجمهورية الصين الشعبية والتطور الصناعي والتنموي لها بصفة عامة. وقد اقترحت الأمانة العامة عدداً من الموضوعات للتعاون في هذا المجال وتدرج في إطار الفضاء السيبراني والاقتصاد الرقمي، وتم الإشارة إلى منتدى التعاون العربي الصيني باعتباره أرضية قائمة لهذا التعاون. واقترح الجانبان بعض الموضوعات التي تتضمن مجالات التعاون بينهما. كما اقترحت الأمانة العامة العمل على صياغة مذكرة تفاهم بين الجانبين العربي والصيني تتضمن الموضوعات التي تم طرحها خلال الاجتماع، وهو ما رحب به الجانب الصيني، وتم التأكيد على أهمية العمل على أن تكون هذه المذكرة مُعدّة قبل الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني الذي سيعقد في جمهورية الصين الشعبية في يونيو 2018، لتوقيعها على هامش الاجتماع.
- عُقد اجتماع تشاوري بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي خلال الفترة 2017/10/26-23 بالقاهرة، للتحضير لاجتماع التعاون العام بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي الذي عُقد لاحقاً في ديسمبر 2017 لمناقشة عدد من الموضوعات ومن ضمنها خطة العمل العربية الإفريقية 2017-2021/2019. وقد أوضح الاتحاد الأفريقي إن المشروعات المقدمة من جانب الجامعة العربية لا تتواءم مع الأجندة 2063 والتي تم اعتمادها خلال اجتماع (مالابو: 2016/11/23)، وعليه تم إحاطة الاجتماع بأن مقترحات المشروعات المقدمة من الجانب العربي قد تم الانتهاء منها قبل عقد القمة العربية الإفريقية الرابعة في مالابو كما تم الانتهاء من إدماج الأجندة 2030 للتنمية المستدامة في خطة العمل المذكورة، أما بالنسبة للأجندة 2063 "أفريقيا التي نريدها" تم الاتفاق على أن يتولى جانب الاتحاد الإفريقي وأن تشارك الإدارة المعنية بالأجندة 2063 "أفريقيا التي نريدها" في الاتحاد الأفريقي في اجتماعات فرق العمل.
- عُقد اجتماع فريق عمل الخبراء المعنيين بمراجعة خارطة الطريق لحوكمة الإنترنت في المنطقة العربية وميثاق العمل الخاص بالمنتدى العربي لحوكمة الإنترنت، يومي 11-12/12/2017 في بيروت، وتم خلاله الانتهاء من صياغة الإصدار الثاني من خريطة الطريق العربية لحوكمة الإنترنت، التي سوف يتم مراجعتها من جانب الجامعة العربية ولجنة الإسكوا تمهيداً لإطلاقها. وصدر عن الاجتماع بيان بعنوان "تحو تعزيز التعاون العربي الشامل لحوكمة الإنترنت من أجل التنمية المستدامة".

• في مجال الاتصالات:

- في إطار التحضير للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، عقد فريق العمل العربي المكلف بالتحضير للمؤتمر اجتماعه الخامس بتاريخ 2017/10/8 في مدينة بوينس آيرس بالأرجنتين، وتم خلاله بلورة الموقف النهائي للمقترحات العربية المشتركة المُقدّمة إلى المؤتمر، كما تم تسمية منسق لكل مقترح، وتحديد موعد ومكان الاجتماع التنسيقي العربي اليومي الذي تنظمه الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب بالاشتراك مع رئيس الفريق للوقوف على المستجدات ومجريات الأمور وتحديد موقف المجموعة العربية حيال كل منها.
- عقد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات WTDC-17، في مدينة بوينس آيرس بالأرجنتين خلال الفترة 9-20/10/2017، بمشاركة كافة الدول العربية عدا جمهورية العراق والجمهورية اليمنية، كما شاركت الأمانة العامة والمكتب الفني للاتصالات التابع للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في المؤتمر. وخلال المؤتمر، قدمت المجموعة العربية 34 مقترحاً، بالإضافة إلى اعتماد المبادرات الإقليمية العربية للتنمية في المنطقة 2017-2021، وهي على النحو التالي:

المبادرة الأولى: البيئة وتغير المناخ والاتصالات في حالات الطوارئ:

الهدف: زيادة الوعي وتقديم الدعم بشأن التحديات الرئيسية في مجال البيئة وتغير المناخ والاتصالات في حالات الطوارئ ووضع الأطر التنظيمية والتدابير اللازمة لمواجهة التحديات في هذا المجال.

المبادرة الثانية: الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

الهدف: تعزيز الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحماية الأطفال على الخط ومكافحة جميع أشكال التهديدات السيبرانية، بما في ذلك إساءة استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المبادرة الثالثة: الشمول المالي الرقمي:

الهدف: دعم وتمكين النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية واستعمالها من خلال استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحقيق مستويات عالية من الشمول المالي الرقمي.

المبادرة الرابعة: إنترنت الأشياء والمدن الذكية والبيانات الضخمة:

الهدف: زيادة ونشر الوعي بخصوص أهمية التحديات المقبلة في عصر إنترنت الأشياء والبيانات الضخمة وكيفية مواجهتها ووضع الأطر التنظيمية واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تساعد على مواكبة التطورات السريعة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل من أجل التحول إلى المدن والمجتمعات الذكية.

المبادرة الخامسة: الابتكار وريادة الأعمال:

الهدف: بناء القدرات وزيادة الوعي بشأن ثقافة الابتكار وريادة الأعمال خاصة بالنسبة للشباب وتمكين المرأة بغية تسخير أدوات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطلاق مشاريع وأنشطة اقتصادية تركز على توفير فرص العمل.

- عقد الاجتماع (12) لفريق العمل العربي لشئون التقييس خلال الفترة 19- 2017/11/23 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وتم خلال هذا الاجتماع استعراض مخرجات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات WTSA-16 التي عقدت خلال الفترة 10/25- 2016/11/3 في مدينة الحمامات بالجمهورية التونسية، حيث برزت المجموعة العربية خلال هذه الجمعية بموقف قوي، وتمت الموافقة على معظم المقترحات العربية التي قدمت إلى المؤتمر. كما تم خلال هذا الاجتماع استعراض جميع المستجدات التي تم مناقشتها في لجان الدراسة المختلفة في قطاع التقييس بالاتحاد الدولي للاتصالات.
- عقد الاجتماع الأول لفريق العمل العربي المكلف بالتحضير للمؤتمر العالمي للمندوبين المفوضين في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 18-2017/12/20، وتم خلال هذا الاجتماع اختيار رئيس الفريق ونوابه، كما تم اعتماد آلية ومنهجية عمل الفريق حتى انعقاد المؤتمر، كما تم استعراض قرارات المؤتمرات السابقة للمندوبين المفوضين بغية دراستها وتحديد القرارات التي تحتاج المجموعة العربية بإدخال التعديلات عليها. كما تم استعراض تقرير الخبراء لفريق العمل التابع لمجلس الاتحاد الدولي للاتصالات، والمعني بدراسة لوائح الاتصالات الدولية وتكليف فريق العمل العربي لشئون التقييس بمتابعة هذا الموضوع وعرض النتائج على اجتماعات فريق العمل العربي المكلف بالتحضير لمؤتمر المندوبين المفوضين.

• في مجال البريد:

- عقد فريق العمل العربي للأجور اجتماعه الأول بتاريخ 2017/9/24 بمقر الأمانة العامة، وناقش عدة موضوعات من أهمها: خطة عمل الفريق للفترة 2017-2020، تقرير بشأن أشغال فريق عمل النفقات الختامية الدولي حول نظام الأجور المتكامل، تقرير بشأن أشغال فريق عمل النفقات الختامية الدولي حول خطة المنتجات المتكاملة. وأصدر الفريق عدة توصيات، من أهمها: مراجعة وتحديث الاتفاق العربي للأجور، وفقاً لخطة المنتجات المتكاملة الخاصة بالمنطقة العربية، إحالة التحديث المقترح لنظام النفقات الختامية العربي إلى كل من فريق العمل العربي لتطوير المنتجات والخدمات وفريق العمل العربي للطرود والبريد العاجل لإبداء مقترحاتهم بشأنه وعرضها على الاجتماع القادم للفريق، حث البلدان العربية على ترقية نظام المعالجة البريدية خاصة الطرود البريدية تجنباً للأثار السلبية المترتبة على عدم التحديث وفقاً للإصدار EMSET V3، وذلك قبل نهاية ديسمبر 2017، تكليف الأمانة العامة بتعميم خطة عمل الفريق للفترة 2017-2020 على كافة الإدارات البريدية العربية للاطلاع عليها، تكليف الأمانة العامة بتعميم المستند الخاص بمتطلبات الأداء.
- عقد فريق العمل العربي المؤقت المكلف بصياغة محاور الاستراتيجية البريدية العربية العامة للفترة 2018-

- 2024 اجتماعه الأول بتاريخ 2017/9/25 بمقر الأمانة العامة، بحضور وفود تمثل كلاً من: البريد الأردني، البريد الإماراتي، البريد التونسي، البريد الجزائري، البريد السعودي، البريد العراقي، البريد العماني، البريد المصري، البريد اليمني. وناقش الفريق عدداً من الموضوعات، من أهمها: تشكيلة الفريق، الاستراتيجية البريدية العالمية (استراتيجية اسطنبول 2016)، الاستراتيجية البريدية العربية العامة السابقة، محاور الاستراتيجية البريدية العربية العامة حتى عام 2024. وأصدر الفريق توصيات، من بينها: اختيار جمهورية مصر العربية رئيساً لفريق العمل العربي المكلف بصياغة محاور الاستراتيجية البريدية العربية وتسمية السيد/ حاتم ابراهيم السيد مدير عام توكيد الجودة بالبريد المصري لتولي رئاسة الفريق، اختيار دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية نواباً لرئاسة الفريق ودعوة الإدارات البريدية المعنية إلى تسمية ممثليها في هذه المناصب، دعوة رئاسة الفريق لسرعة إعداد خطة عمل وإرسالها للأمانة العامة لعرضها على اجتماع اللجنة العربية الدائمة للبريد (شرم الشيخ: 3-2017/10/4)، تكليف الأمانة العامة بمخاطبة الإدارات البريدية العربية لإبداء مرئياتهم بشأن محاور الاستراتيجية البريدية العربية العامة حتى عام 2024، وإرسالها للأمانة العامة قبل 2017/11/5، وعرضها على الاجتماع القادم للفريق.
- عقد فريق العمل العربي للتحضير للمؤتمرات اجتماعه التاسع بتاريخ 2017/9/26 بمقر الأمانة العامة، بحضور وفود تمثل كلاً من: البريد الأردني، البريد الإماراتي، البريد التونسي، البريد الجزائري، البريد السعودي، البريد العراقي، البريد العماني، البريد المصري. وناقش الفريق عدداً من الموضوعات، من ضمنها: خطة عمل الفريق للفترة 2017-2020، المؤتمر المصغر 2018 في أديس أبابا، ورقة عمل البريد التونسي حول إصلاح الاتحاد البريدي العالمي. وأصدر الفريق توصيات من أهمها: اعتماد خطة عمل الفريق للفترة 2017-2020 وتكليف الأمانة العامة بتعميمها على الإدارات البريدية العربية للاطلاع على ما جاء فيها، التنسيق مع المجموعة الجغرافية الأخرى بشأن المقترحات العربية المُقدّمة للمؤتمر البريدي المصغر في أديس أبابا 2018 وحثّ البلدان العربية على المشاركة في هذا المؤتمر، دعم المقترح التونسي بشأن إصلاح الاتحاد البريدي العالمي، تكليف الأمانة العامة بتعميم ورقة العمل المقدمة من البريد التونسي على الإدارات البريدية العربية للاطلاع على ما جاء فيها.
- عقد فريق العمل العربي للطرود والبريد العاجل اجتماعه الثامن بتاريخ 2017/9/27 بمقر الأمانة العامة، وذلك بحضور وفود تمثل كلاً من: البريد الأردني، البريد الإماراتي، البريد التونسي، البريد الجزائري، البريد السعودي، البريد العراقي، البريد العماني، البريد المصري، البريد اليمني. وناقش الفريق عدداً من الموضوعات، من ضمنها: تشكيلة الفريق، إنجازات فريق العمل خلال الدورة السابقة، خطة عمل الفريق للفترة 2017-2020، ورقة عمل رئاسة الفريق (مجموعة بريد الإمارات) عن الخطة الاستراتيجية لتطوير البريد العاجل والطرود في الدول العربية. وأصدر الفريق عدة توصيات، من بينها:
1. اعتماد تشكيلة الفريق على النحو التالي:

- الرئاسة: الإمارات العربية المتحدة - السيد/ يوسف محمد الخاجة المدير التنفيذي لعمليات

الشبكات بمجموعة بريد الإمارات.

- النواب كل من: المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

2. حث الإدارات البريدية العربية على الدخول في مشاريع التوأمة الثنائية، حث البلدان العربية على تبادل

البيانات الجمركية عن طريق استخدام نظام CDS، تكليف الأمانة العامة بتعميم ورقة العمل الخاصة

بالنموذج النهائي المقترح للاستخدام في التحاسب، احتساب المكافأة التشجيعية في حالة تحقيق نسبة

95% فما فوق لمعيار التوصيل في الوقت المحدد، وذلك بداية من تاريخ 2017/1/1، وفقاً للتقارير

الشهرية الصادرة من نظام (STORM) أو تقرير آلي من الدول التي لا تتوفر بياناتها على نظام

(STORM) ويكون التقرير الآلي مرفقاً بالفاتورة الشهرية، اعتماد خطة عمل الفريق للفترة 2017-2020.

- عقد فريق العمل العربي لتطوير الخدمات والمنتجات اجتماعه الأول بتاريخ 2017/10/1 بمدينة شرم

الشيخ بجمهورية مصر العربية، بحضور وفود تمثل كلاً من: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات

العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية،

جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، جمهورية مصر العربية. وناقش الفريق عدداً من

الموضوعات، من بينها: خطة عمل الفريق للفترة 2017-2020، تطوير دور المؤسسات البريدية في تنمية

التجارة الإلكترونية. وأصدر الفريق توصيات كان من أهمها اعتماد خطة عمل الفريق للفترة 2017-2020،

والحث على تنمية التجارة الإلكترونية في البلدان العربية.

- عقد فريق العمل العربي للتنظيم والخدمة الشمولية اجتماعه الأول بتاريخ 2017/10/2 بمدينة شرم الشيخ

بجمهورية مصر العربية، وناقش عدة موضوعات من أهمها: خطة عمل الفريق للفترة 2017-2020.

وأصدر توصية باعتماد خطة العمل المقترحة.

- عقدت اللجنة العربية الدائمة للبريد اجتماعها (33) يومي 3-4/10/2017 بمدينة شرم الشيخ بجمهورية

مصر العربية، وناقشت عدداً من الموضوعات، منها: تقارير وتوصيات فرق العمل البريدية العربية، متحف

طوابع البريد العربي، معرض طوابع البريد العربي 2017 في مدينة الأقصر، ورقة عمل البريد التونسي عن

إصلاح الاتحاد البريدي العالمي، متابعة تنفيذ خطة التنمية الإقليمية للمنطقة العربية 2017-2020،

القضايا الخاصة بفلسطين، موعد ومكان الاجتماع القادم.



4- في مجال الطاقة:

- عُقد الاجتماع (2) لمجموعة عمل الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة (الأمانة العامة: 2017/9/17)،

وذلك لمناقشة ملاحظات الدول العربية على الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، والخطة التنفيذية

للاستراتيجية، وبرنامج عمل المجموعة للمرحلة القادمة، والانتهاء من إعداد الشروط المرجعية لإعداد

الخطة التنفيذية للاستراتيجية.

- عُقد الاجتماع (10) للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية (الأمانة العامة:

وذلك لمتابعة موضوعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، وتم مناقشة الموضوعات التالية: الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، والإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة ونموذج خطط العمل الوطنية، منهجية متابعة تطور قطاع الطاقة المتجددة في الدول العربية، استغلال الطاقة الشمسية لأغراض التكيف (التكيف الشمسي)، المشروع العربي لشهادات الأنظمة الشمسية الحرارية (شمسي)، تحديث الإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة، البرنامج العربي لمديري الطاقة، دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة للدول العربية (الإصدار الرابع)، التحضير للمنتدى العربي الرابع للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمعرض المصاحب، التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة IRENA، وكان من أهم النتائج: الموافقة على الخطوات المستقبلية التي أقرتها مجموعة العمل الخاصة بالاستراتيجية، تكليف أمانة المجلس بالبدء بالتحضير للدورة الرابعة للمنتدى، بحيث يكون موضوع الدورة "الطاقة المستدامة: الاستثمار - التشغيل - التكنولوجيا"، الموافقة على خطة العمل الخاصة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

– عُقد منتدى بيروت للطاقة (بيروت: 18-20/9/2017) في مقر المركز اللبناني لحفظ الطاقة، وذلك لمناقشة تطورات سياسات الطاقة في دول المنطقة، الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، مشروعات الطاقة في لبنان والمنطقة. وكان من أهم النتائج الصادرة عنه: عرض أهم محاور الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، التعرف على تطورات سياسات الطاقة في العالم، عقد لقاءات جانبية مع ممثلي عدد من الجهات من بينها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

– عُقد المنتدى العربي الرابع حول توليد الكهرباء وتحلية المياه بالطاقة النووية (عمان - المملكة الأردنية الهاشمية: 10-12/10/2017) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة، الهيئة العربية للطاقة الذرية، الهيئة الأردنية للطاقة الذرية، بهدف توفير منصة للنقاش بين المشاركين على مستوى عال من الدول العربية حول دور القدرة النووية في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، تبادل المعلومات والخبرة بشأن المقاربات الوطنية لدراسة القدرة النووية، مناقشة العلاقة المتبادلة بين الطاقة والكهرباء والقدرة النووية والبيئة. وتم خلال المنتدى مناقشة الموضوعات التالية: وضع السياسات والتخطيط للطاقة، تقنيات محطات القوى النووية، دورة الوقود النووي وسياسات التزود بالوقود، المنظور الاقتصادي والمالي لمحطات القوى، تنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية، إدارة النفايات المشعة والتخلص من الوقود المستخدم، الأطر الرقابية والتشريعية، الأمان والأمن والضمانات، الإعلام والقبول الشعبي، دراسة الموقع، الربط الكهربائي. وكان من أهم نتائج المنتدى: العمل على نقل المعرفة والتكنولوجيا النووية وتوطينها في الدول العربية، حث الدول العربية على التعاون في تأسيس وتطوير عناصر البنية التحتية لبناء المحطات النووية وتبادل الخبرات والدروس المستفادة فيما بينها، تعزيز شبكات الربط الكهربائي العربي القائمة وتقويتها، لتتمكن من استيعاب مشروعات الطاقة النووية المستقبلية، حق العرب الأصيل في امتلاك تقنية دورة الوقود الأمامية والخلفية لضمان استدامة التزود بالوقود وهذا الحق مكفول بالاتفاقيات الدولية.

– عُقد اجتماع رجال الأعمال الذي ينظمه الاتحاد من أجل المتوسط (القاهرة: 18/10/2017) بتنظيم

مشارك بين الأمانة العامة ووزارة الكهرباء المصرية وسكرتارية الاتحاد من أجل المتوسط، وذلك بهدف تعزيز مناخ الاستثمار للطاقة المتجددة، وشمل الاجتماع جلسات عمل مختلفة، ومن أهم نتائجه: ضرورة تعزيز التعاون بين دول الاتحاد لإتاحة الفرص الاستثمارية وتشجيع القطاع الخاص.

– عُقدت ورشة عمل حول "الطاقة من النفايات" (الخرطوم: 23-26/10/2017) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والاتحاد الإفريقي، وذلك بهدف الاستفادة من النفايات وتحويلها إلى كهرباء، تتابع مصادر الطاقة، تقليل الانبعاثات الملوثة للبيئة الناتجة من النفايات. وتم خلال ورشة العمل مناقشة الموضوعات التالية: الطاقة من النفايات في الدول العربية، الجدوى المالية والسياق التنظيمي، السياسات والجدوى التقنية لمشروع تحويل النفايات إلى الطاقة، مصادر البيانات، التقنيات والتكنولوجيا لتحويل النفايات إلى الكهرباء، الاستثمار والتمويل في مشاريع الطاقة من النفايات. وكان من أهم النتائج: وضع خارطة الطريق لتحويل النفايات إلى الطاقة وخطوات التحويل.

– عُقد المؤتمر الثامن ل قمة القيادة لطاقة الصحراء (دبي: 12-14/11/2017)، وذلك بهدف تسريع التوجه نحو استخدامات الطاقة المتجددة، وتم خلاله مناقشة حوار لرجال الأعمال، دور الطاقة المتجددة في الوصول إلى عالم خالي من ثاني أكسيد الكربون، دور الصناعة المحلية، وكان من أهم نتائجه: ضرورة تنسيق الجهود بين كافة الشركاء لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة، تشكيل مجلس استشاري للمبادرة.

– عُقدت اجتماعات فريق عمل الدراسة الشاملة للربط الكهربائي العربي واللجنة التوجيهية وفريق عمل البنك الدولي (الكويت: 28/11- 2/12/2017) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة والبنك الدولي، وذلك بهدف الانتهاء من إدخال ملاحظات الدول العربية على الاتفاقية العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء، وتم خلالها مناقشة الملاحظات الخاصة بالاتفاقية العامة، والملاحظات الخاصة باتفاقية السوق، تطوير الإطار المؤسسي اللازم لإنشاء السوق، الاتفاق على النواحي التنظيمية الخاصة بعقد المؤتمر الأول لإطلاق منصة تسريع تجارة الطاقة التي يتبناها البنك الدولي، وكان من أهم نتائج الاجتماعات: الوصول لصيغة شبه نهائية للاتفاقيتين، إحالة الملاحظات الخاصة باتفاقية تنظيم السوق إلى لجنة خبراء الكهرباء، عقد المؤتمر الأول الخاص بمنصة تسريع تجارة الطاقة التي يتبناها البنك الدولي خلال الربع الأخير من عام 2018.

5- في مجال النقل والسياحة:

• في مجال النقل:

– عُقد الاجتماع (18) للجنة الفنية للنقل البحري (الأمانة العامة: 15-17/8/2017) ، وكان من أهم التوصيات الصادرة عنه:

○ إعداد التقرير النهائي حول إنشاء شركتين قطاع خاص بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، أحدهما للنقل البحري والأخرى للخدمات اللوجستية.

○ الموافقة على إنشاء إطار عربي للتعاون بين الدول العربية للتحقيق في الحوادث البحرية.

○ تكليف الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بعقد ورشة عمل للتعاون العربي الصيني

لتحديد الفرص الاستثمارية بين الدول العربية والصين.

○ الترحيب بقيام الأكاديمية بإنشاء البوابة الالكترونية العربية للنقل والتجارة.

– عُقد الاجتماع الأول لبحث التكامل مع قانون الاتحاد الأوروبي حول المنافسة في مجال الطيران المدني (الأمانة العامة: 2017/10/11)، وكان من أهم التوصيات الصادرة عنه: تشكيل فريق عمل فني مفتوح العضوية لوضع خطة عمل وبرنامج زمني للتحرك في هذا المشروع، الطلب بإعداد خطابات موجهة من الأمانة العامة للجامعة والبرلمان العربي إلى نظرائهم في الاتحاد الأوروبي.

– عُقدت الدورة (59) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء النقل العرب (الاسكندرية- جمهورية مصر العربية: 2017/10/24) وتم خلالها تدارس الموضوعات المعروضة على المجلس الوزاري والتوصية بشأنها.

– عُقدت الدورة (30) لمجلس وزراء النقل العرب (الاسكندرية- جمهورية مصر العربية: 2017/10/25) وكان من أهم القرارات الصادرة عنه ما يلي:

○ موافقة ودعم وتأييد المجلس لملف ترشيح دولة الإمارات العربية المتحدة لعضوية المجلس التنفيذي في المنظمة البحرية الدولية ضمن الفئة (B) لعامي 2018-2019،

○ دعوة من يرغب من الدول إلى التوقيع على مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين الدول العربية في التحقيق في الحوادث البحرية.

○ عقد ورشة عمل لتحديد أثر طريق الحرير وإيجاد الفرص الاستثمارية بين الدول العربية والصين.

○ رفع مشروع تعديل اتفاقية تبادل الإعفاء من الضرائب والرسوم في النقل الجوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في الموافقة عليها.

○ تكليف الأمانة العامة برفع تقرير إلى الأمين العام للجامعة وإلى مجلس وزراء النقل العرب حول التطورات في موضوع قانون الاتحاد الأوروبي حول المنافسة في مجال الطيران المدني.

– عُقد الاجتماع (2) لبحث التكامل مع قانون الاتحاد الأوروبي حول المنافسة في مجال الطيران المدني (الأمانة العامة: 2017/11/2-1)، وتم خلاله صياغة مشروع خطابين أحدهما موجه في هذا الشأن من الأمين العام للجامعة إلى رئيس المفوضية الأوروبية، والآخر من رئيس البرلمان العربي إلى رئيس البرلمان الأوروبي.

● في مجال السياحة:

– عُقدت الدورة العادية (21) للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للسياحة (مقر الأمانة العامة: 2017/12/5) لدراسة الموضوعات المدرجة على مشروع جدول أعمال الدورة (20) للمجلس الوزاري العربي للسياحة.

– عُقدت الدورة العادية (20) للمجلس الوزاري العربي للسياحة (الأمانة العامة: 2017/12/7-6) ومن لمناقشة الموضوعات التالية: التعاون العربي مع دول أمريكا الجنوبية في مجال السياحة، مشروع لوحة الإحصاء السياحي للنزل والفنادق السياحية، ضمان الاستثمارات السياحية في الدول العربية، السياحة الميسرة في المنطقة العربية وانتخاب أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للسياحة لعامي 2018-2019.



6- في مجال الإحصاء وقواعد المعلومات:

– عُقد الاجتماع (39) للجنة الفنية الدائمة للإحصاء (الأمانة العامة: 2017/10/26-25).

– عُقد اجتماع لجنة التنسيق الإحصائي بين الأمانة العامة والمنظمات العربية المتخصصة (الأمانة العامة:

(2017/10/24).

– تقوم الأمانة العامة بما يلي:

- التحديث المستمر للموقع الإلكتروني لإدارة الإحصاء وقواعد المعلومات.
- تحديث محتوى قاعدة البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية للدول العربية واستكمال بياناتها حتى آخر سنة متاحة، مع إتاحة هذه البيانات التفصيلية لجميع المستخدمين والبحث فيها من خلال الموقع الإلكتروني للإدارة.
- إتاحة قواعد بيانات الزراعة، النقل، الاتصالات، الصناعة لجميع المستخدمين والبحث فيها من خلال الموقع الإلكتروني للإدارة.
- تحديث محتويات قواعد البيانات الخاصة لبقية فصول المجموعة الإحصائية، وتحديث محتوى قاعدة بيانات السياحة للدول العربية.
- الإعداد لإصدار العدد السابع من كتيب " دول عربية: أرقام ومؤشرات".
- الإعداد لإصدار العدد الثاني من كتيب "تعريف ادارة الاحصاء وقواعد المعلومات ولجانها".
- متابعة الدارسين بالمنح الدراسية في المركز الديمغرافي عام 2017-2018، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المنح لعام 2019.
- التواصل مع الأجهزة الإحصائية للحصول على البيانات اللازمة للنشرات الإحصائية ولقواعد البيانات والتعاون المستمر معها فيما يخص تنفيذ توصيات اللجنة الدائمة ولجانها الفرعية، وفي تنفيذ برنامج العمل السنوي لإدارة الإحصاء وقواعد المعلومات بالأمانة العامة.
- السعي للتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لتنظيم دورة تدريبية في مجال الحسابات القومية 2008 ودورات تدريبية لتجاوز التحديات التي تواجه الأجهزة الإحصائية العربية لإنتاج ونشر مؤشرات التنمية المستدامة 2030.
- توفير الاحتياجات الإحصائية اللازمة لمستخدمين البيانات داخل وخارج الأمانة العامة.
- مواصلة التعاون مع الأمانات الفنية للمجالس الوزارية المتخصصة من أجل تحسين جودة البيانات الإحصائية في الدول العربية في بعض القطاعات ورفع كفاءة العاملين فيها.



7- في مجال المنظمات والاتحادات العربية:

- وفقاً لنص المادة (8) من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المرجعية القومية لمؤسسات العمل العربي، يشرف على حسن قيام المنظمات العربية بمهامها المبينة في موائيقها، يقوم بإنشاء المنظمات وتقييم أدائها واعتماد موازنتها ودراسة إنجازاتها وتقارير الهيئات الرقابة الخاصة بها، ويتم ذلك من خلال لجنة فنية متخصصة منبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، تضم في عضويتها جميع الدول

العربية والمنظمات العربية المعنية. وتجتمع اللجنة مرة واحدة كل عامين لإقرار خطط وموازنات المنظمات تمهيداً لاعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تجتمع اللجنة مرة واحدة كل عام لدراسة إنجازات المنظمات والحسابات الختامية وتقارير هيئات الرقابة المالية والإدارية الخاصة بها.

– تعد الأمانة العامة هي الأمانة الفنية للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة الأمين العام. وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن كلف الأمانة العامة بالمشاركة في اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة وتقديم تقرير دوري في هذا الشأن. وفي هذا الخصوص، شاركت الأمانة العامة في عدد من الاجتماعات لتوضيح قرارات مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة، وشرح توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، وهي:

1. الدورة العادية (106) للمجلس التنفيذي والدورة العادية (105) على المستوى الوزاري للمنظمة العربية للتنمية الإدارية (الرباط: 10-14/5/2017).
2. الاجتماع الاستثنائي للمجلس التنفيذي والدورة غير العادية للمؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (دولة الكويت: 26-28/7/2017).
3. الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الجمهورية التونسية: 26/8/2017).
4. الدورة (87) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة: 7-8/10/2017).
5. الدورة (34) للمجلس التنفيذي والدورة (22) للجمعية العامة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (الإسكندرية: 17-22/10/2017).
6. الاجتماع (15) للمجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية (القاهرة: 11/12/2017) والاجتماع (8) للمجلس الأعلى للمنظمة (القاهرة: 12/12/2017).
7. الدورة (108) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الجمهورية التونسية: 11-14/12/2017).
8. الدورة العادية (60) للمجلس التنفيذي للهيئة العربية للطاقة الذرية (الجمهورية التونسية: 11-14/12/2017).



8- في مجال العلاقات الاقتصادية:

• في مجال التعاون العربي الدولي:

– التعاون العربي الصيني:

○ شاركت الأمانة العامة في أعمال "المعرض الصيني العربي 2017 - Arab Expo - China" (نينبغشيا: 6-9/9/2017)، وذلك تنفيذاً لبرنامج منتدى التعاون العربي الصيني 2016-2018 في

إطار مبادرتي الرئيس الصيني "الحزام والطريق" تحت شعار " تنمية الصداقة العربية الصينية: الابتكار، وتعزيز التعاون المستقبلي". وتضمن المعرض عدداً كبيراً من الفعاليات التي تعزز التعاون العربي الصيني في عدد من المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية.

○ عُقد على هامش أعمال المعرض "قمة رجال الأعمال العرب والصينيين 2017"، والدورة السابعة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين، والدورة الخامسة لندوة الاستثمارات تحت شعار "نحو تنمية متكاملة من خلال ابتكار نموذج للتعاون". وقد تضمنت هذه الدورة بحث تعزيز التعاون في المجالات التالية: التعاون في مجال الحزام والطريق، البنية الأساسية، الطاقة، التصنيع والابتكار، الحلقات الدراسية حول الشؤون القانونية التجارية، تشجيع الاستثمار، وأنشطة التوفيق بين الأعمال التجارية.

○ عُقدت الدورة الأولى لمنتدى التعاون العربي الصيني في مجال القطارات فائقة السرعة (نينغشيا: 6-2017/9/8) تحت شعار: "تنفيذ مبادرتي الحزام والطريق وتدعيم الاتصال في مجالي القطارات السريعة والبنية التحتية في مجال المواصلات بين الدول العربية و الصين". وتبرز أهمية انعقاد المعرض الفرعي للسكك الحديدية والذي يعقد لأول مرة لكونه فرصة لاستفادة الدول العربية من الامكانيات الصينية المتقدمة في مجال النقل بالسكك الحديدية فائقة السرعة والتي تحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً في هذا المجال. وتشكل المبادرتين عاملاً أساسياً في ربط الصين بدول العالم على طريق الحرير مروراً بالدول العربية وصولاً الى القارة الأوروبية.

○ عُقدت الدورة الثانية لمنتدى التعاون العربي الصيني في مجال نقل التكنولوجيا والابتكار (نينغشيا: 6-2017/9/7) تحت شعار: "تنفيذ مبادرتي الحزام والطريق وتدعيم التعاون الفعلي الصيني العربي"، وتم مناقشة: أهمية تعزيز التعاون العربي الصيني في مجالي نقل التكنولوجيا والابتكار، امتلاك المهارات التكنولوجية، تطوير البحث العلمي والمعرفة، الأخذ بالابتكار والإبداع كونهما أهم المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ضرورة ربط البحث العلمي بتطوير النظام التعليمي في الدول العربية، أهمية المركز الصيني العربي لنقل التكنولوجيا والذي تم إنشائه عام 2015، في نقل التكنولوجيا الصينية للاستفادة بها في للدول العربية، تدريب الكوادر العربية.

○ في ضوء التحضيرات الجارية لعقد الاجتماع (8) لمنتدى التعاون العربي الصيني على المستوى الوزاري المقرر خلال الربع الأول من عام 2018 في مدينة بكين/الصين، والذي سيتضمن متابعة توصيات الدورة (14) لاجتماع كبار المسؤولين للمنتدى (بكين: 22-23/5/2017)، جاري التحضير والتنسيق مع الجانب الصيني للتوقيع على مذكرة التعاون بين المجلس الصيني لترويج التجارة الدولية (مجلس سينشوان) والأمانة العامة للجامعة لإنشاء "المدينة الصينية العربية الدولية للابتكار الصناعي" في مقاطعة سينشوان بجمهورية الصين الشعبية. كما تم مخاطبة بعثة الجامعة العربية ببكين لموافاة الأمانة العامة بمقترح الجانب الصيني بتقديم دراسة حول إنشاء "رابطة البنوك العربية الصينية".

– **التعاون العربي الهندي:** جاري التحضير لعقد الدورة (3) لاجتماع كبار المسؤولين لمنتدى التعاون العربي

الهندي في بداية عام 2018 في مدينة أبو ظبي/دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لدعم وتعزيز التعاون العربي الهندي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

– **التعاون مع روسيا الاتحادية:** جاري التحضير لأعمال الدورة (5) لمنتدى التعاون العربي الروسي في مدينة موسكو/روسيا خلال الربع الأول من عام 2018 على مستوى وزراء الخارجية وبمشاركة الأمين العام، ومن المقرر أن يصدر عن أعمال الدورة "إعلان موسكو" الذي يهدف لدعم وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الجانبين. وقد تم الانتهاء من إعداد المسودة الأولية لمشروع مذكرة تفاهم (MOU) بين الامانة العامة للجامعة ووزارة الخارجية الروسية بشأن إنشاء "آلية مؤتمر رجال الاعمال العرب وروسيا الاتحادية".

– **التعاون مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان:** عُقدت الدورة (2) لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان على مستوى وزراء الخارجية والأمانة العامة (دوشنبه: 15-16/10/2017)، وصدر عنها "إعلان دوشنبه" الذي يهدف لدعم وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الجانبين. وجاري التنسيق لعقد الدورة الأولى لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان في إحدى الدول العربية خلال الربع الاول من عام 2018.

– **التعاون العربي الاوروبي:** شاركت الأمانة العامة في أعمال القمة العربية الأوروبية الثانية تحت عنوان "نحو تحالف قوي" (أثينا: 9-10/11/2017). ويأتي انعقاد هذه القمة بمبادرة رئيس الوزراء اليوناني لتوفير منصة لمناقشة استراتيجيات التعاون العربي الأوروبي والشراكة بينهما باعتبارهما كتلتين اقتصاديتين وسياسيتين رئيسيتين على مستوى العالم، وخاصة بأن التعاون العربي الأوروبي له دور أساسي في تعزيز الموقف السياسي والاقتصادي العالمي لأوروبا، وكذلك مساعدة المنطقة العربية على التغلب على تحدياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإرساء أسس التنمية الاقتصادية الصناعية والمعرفية والتنوع الاقتصادي. كما هدفت القمة إلى تعزيز دور القطاع الخاص بين الجانبين. وقد تم تنظيم هذه الفعالية برعاية مشتركة من الجانب العربي بين كل من: منتدى الاقتصاد والاعمال، وشركة اتحاد المقاولين، ومن الجهات الأوروبية: منتدى دلفي الاقتصادي كمنظمة يونانية تعمل في هذا المجال.

• في مجال البحوث والدراسات الاقتصادية:

– يتم إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد بالتنسيق مع الجهات الأخرى المشاركة في إعداده وهي (صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربي المصدرة للبتترول). حيث تقوم الأمانة العامة بإعداد ومراجعة الفصول التالية: التطورات الاقتصادية الدولية، الاقتصاد الفلسطيني، التعاون العربي، التجارة الخارجية، ومراجعة الفصول المعدة من الجهات الأخرى المشاركة في إعداد التقرير. وقد عقد الاجتماع التمهيدي لمناقشة المخطط التفصيلي المقترح لفصول التقرير لعام 2018 (الأمانة العامة: 11-13/12/2017)، وتم إصدار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017 في صيغته النهائية.

– كما تم إعداد التقارير التالية:

1. تقرير حول " أعمال قمة مجموعة البريكس " (سبتمبر 2017).

2. تقرير حول "الهجرة والنزوح في المنطقة العربية" (سبتمبر 2017).

3. تقرير عن "آفاق التعاون بين الدول العربية والصين" (سبتمبر 2017).

– شاركت الأمانة العامة في فعاليات "المؤتمر العربي الأول للترميم وإعادة الإعمار: مصر - سوريا - العراق" (القاهرة: 9-11/10/2017).

– شاركت الأمانة العامة في ورشة عمل خاصة بالتصديق على كتاب "حقائق عربية أفريقية" (الخرطوم: 22-23/10/2017).

• في مجال نشاط القطاع الخاص والغرف العربية المشتركة:

– تولي الأمانة العامة اهتماماً كبيراً بإدماج القطاع الخاص في أعمالها، وذلك نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي، واهتمام منظومة العمل العربي المشترك بهذه الشريحة الفاعلة. ومن هذا المنطلق، شاركت الأمانة العامة في العديد من الاجتماعات والملتقيات مع اتحاد الغرف العربية والغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص، فضلاً عن الأنشطة التي تنظمها الأمانة العامة ذات العلاقة، ومنها ما يلي:

○ المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي بعنوان "خارطة الطريق والتمويل المتاح لاستثمارات ناجحة" (عمان - المملكة الأردنية الهاشمية: 27-28/9/2017) تحت رعاية صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين، وبحضور 600 مشارك من 54 دولة. وهدف المنتدى إلى تنمية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية العربية الإفريقية بين القطاع الخاص العربي والإفريقي. ومن أهم النتائج الصادرة عنه: العمل على زيادة حجم التبادل التجاري، الاعتماد على الميزات النسبية الكبيرة التي تتمتع بها البلدان العربية والإفريقية وبما تمتلكه من مؤهلات وإمكانات تؤهلها أن تصبح منطقة اقتصادية فريدة تتجاوز التجارة البينية إلى العالمية.

○ الدورة 125 لمجلس اتحاد الغرف العربية (عمان: 27/9/2017) برئاسة رئيس مجلس الاتحاد السيد نائل رجا الكباريتي. ومن أهم النتائج الصادرة عنها: اختيار د. خالد حنفي أميناً عاماً لاتحاد الغرف العربية، عقد الدورة القادمة لمؤتمر أصحاب الاعمال والمستثمرين العرب في مدينة تونس خلال عام 2018، عقد دورة المجلس القادمة في مدينة القاهرة خلال شهر ديسمبر 2017.

○ اجتماع مجلس الغرفة التجارية العربية البلجيكية اللوكسمبورجية (بروكسل: 14/11/2017). وتناول الاجتماع مشروع موازنة الغرفة لعام 2018 ونتائج الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، نشاطات الغرفة خلال عام 2017 ومشروع نشاطات عام 2018، الاحتفال بمرور 40 عاماً على تأسيس الغرفة، الموافقة على انتساب الأعضاء الجدد. ومن أهم النتائج الصادرة عنه: العمل على تنظيم فعالية كبرى بمناسبة مرور 40 عاماً على تأسيس الغرفة، بمشاركة شخصيات عربية وبلجيكية

ولوكسمبورجية، وستكون الفعالية بعد شهر رمضان المبارك هذا العام.

- اجتماع الجمعية العمومية للغرفة التجارية العربية النمساوية (فيينا: 2017/11/27)، تم خلاله تقديم تقرير حول العلاقات العربية النمساوية، نشاطات الغرفة، عرض التقرير المالي ومراقب الحسابات. ومن أهم النتائج الصادرة عنه: الموافقة على الميزانية السنوية للغرفة، وأهمية تعزيز العلاقات التجارية العربية النمساوية من خلال تسخير خدمات الغرفة لتشجيع الشركات النمساوية على الاستثمار بالدول العربية.
- المنتدى الاقتصادي العربي النمساوي التاسع (فيينا: 2017/11/27) بهدف تعزيز وتنشيط التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية البينية بين الدول العربية والنمسا. حضر المنتدى شخصيات عربية رفيعة المستوى، يتقدمهم السادة وزراء الصناعة لجمهورية السودان والجمهورية اللبنانية والجمهورية اليمنية، وكذلك رؤساء وممثلين عن الغرف التجارية في عدد من الدول العربية. كما شهد المعرض الاقتصادي الدولي المقام على هامش المنتدى مشاركة واسعة من الشركات النمساوية والعربية. وتم تنظيم لقاءات تعارف بين 100 شركة عربية ونمساوية في مختلف المجالات. وأسفر المنتدى عن توقيع مذكرة تفاهم لتأسيس "منتدى رجال الأعمال النمساويين الليبيين"، والذي يهدف إلى تعزيز العلاقات وتوفير إطار للتعاون المستقبلي في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين.
- المنتدى العربي الألماني الثامن للطاقة (برلين: 2017/11/29-28) بهدف مناقشة عدداً من الموضوعات التي تهم الشراكة العربية الألمانية في هذا المجال، ومن أهم النتائج الصادرة: ضرورة خفض استهلاك الماء في الدول العربية على المدى الطويل، والعمل على إنشاء مشاريع تحلية مياه البحار.
- المنتدى الاقتصادي العربي اليوناني السادس تحت شعار "اليونان والعالم العربي: رؤية لمستقبل مشترك" (أثينا: 2017/11/30-29)، بمشاركة واسعة من رجال الأعمال من مختلف الدول العربية والشركات اليونانية الأعضاء وغير الأعضاء في الغرفة (60 شركة)، وبحضور رسمي عربي يوناني. وتناول المنتدى تجارب رواد الأعمال من الشباب، التمويل والتوسع والشراكات، فرص الاستثمار والحوافز والتسهيلات، استعراض فرص الإنشاءات ومشاريع الطاقة في اليونان والعالم العربي. كما عُقدت جلسات اللقاءات الثنائي (B2B).
- اجتماع المكتب التنفيذي ومجلس إدارة الغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية (أثينا: 2017/11/30). ومن الموضوعات التي تم تناولها: ميزانية عام 2017، مشروع موازنة 2018، تقرير عن أنشطة الغرفة لعام 2017 الفاعليات المتوقعة لعام 2018. ومن أهم النتائج الصادرة عنه: إقرار ميزانية عام 2017، إقرار موازنة الغرفة لعام 2018، اعتماد تسجيل أعضاء جدد في الغرفة وشطب آخرين الذين تخلفوا من الدفع لمدة 3 سنوات وذلك حسب اللوائح الداخلية للغرفة.



9- في مجال الملكية الفكرية والتنافسية:

- شاركت الأمانة العامة في الدورة (33) لمهرجان الإسكندرية السينمائي لدول البحر المتوسط

(الإسكندرية: 7-12/10/2017)، وتم تنظيم ندوة بالتعاون مع الاتحاد العام للفنانين العرب وجامعة الدول العربية بعنوان "المستجدات والتطورات الراهنة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية"، وقد ناقشت الندوة محاور هامة منها أهمية التوازن بين حماية حقوق المؤلفين، والمؤدين للمصنفات الأدبية، والفنية، وحق المجتمع في الاستفادة من هذه المصنفات، وكذلك أهمية الوعي بخطورة القرصنة، التي تهدد استقرار الاقتصاد العربي، والعالمى، وتكبد المبدعين والشركات خسائر فادحة.

– شاركت الأمانة العامة في اجتماعات الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (جنيف: 1-6/10/2017) والاجتماع التشاوري التنسيقي بين الدول العربية ودول إقليم آسيا والباسيفيك، حيث شارك فيه المسؤولون الحكوميون لمكاتب الملكية الفكرية في الدول العربية ودول آسيا وعدد من ممثلي مندوبيات الدول العربية في جنيف، وقدمت الأمانة العامة عرضاً عن التعاون المشترك بين الجانبين ومنديات التعاون مع الصين واليابان والهند، والتي تم تأسيسها في إطار جامعة الدول العربية. كما تم الإشارة إلى مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون التي وقعتها جامعة الدول العربية في هذا الخصوص، والتي تضمنت مختلف مجالات التعاون ومن بينها الملكية الفكرية.

– شاركت الأمانة العامة في المؤتمر الإقليمي السابع لمكافحة الجرائم الخاصة بالملكية الفكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دبي: 6-7/11/2017) والذي يمثل حدثاً رائداً في مجال تعزيز دور أجهزة إنفاذ القانون في محاربة جرائم الملكية الفكرية. وتم خلاله استعراض جهود دولة الامارات العربية المتحدة لمكافحة الجرائم الخاصة بالملكية الفكرية والادوات الذكية المستخدمة في تعزيز حماية الملكية الفكرية ورؤية الإمارات 2021 والتي تقوم على تنافسية الأفراد وتشكيل الابتكارات والعلوم والتكنولوجيا.

– عقدت الأمانة العامة بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ورشة عمل اقليمية حول "المعارف التقليدية والموارد الوراثية واشكال التعبير الثقافي التقليدي" (الامانة العامة: 27-29/11/2017) بمشاركة المسؤولين الحكوميين عن مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية. وتم تسليط الضوء على أهمية حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية من الاستغلال غير المشروع لأنها تعتبر ثروة قومية تمتلكها البلدان النامية، وتقديم مزيد من المعلومات للمسؤولين الحكوميين عن مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية حول هذا الموضوع، وذلك لتسهيل اتخاذ قرارات بشأن وضع اتفاقية دولية لتوفير حماية فعالة للمعارف التقليدية والموارد الوراثية واشكال التعبير الثقافي التقليدي.

– تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2145 د.ع 100 بتاريخ 24/8/2017 بشأن مشروع البرنامج العربي للتنافسية، نظمت الأمانة العامة الاجتماع التنسيقي (6) مع المنظمات العاملة في مجال التنافسية (الامانة العامة: 4/12/2017) بمشاركة 6 منظمات عربية هي: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للسياحة، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. وصدر عن الاجتماع عدد من التوصيات أهمها الإعداد لعقد ورشة عمل

مشتركة بين المنظمات العربية العاملة في مجال التنافسية وممثلي المجالس الوطنية للتنافسية في الدول العربية لتقديم رؤى كل من الدول الأعضاء والمنظمات العربية في هذا المجال، وكذلك عرض تجارب الدول العربية، ومناقشة مشروع البرنامج العربي للتنافسية بعد تضمين ملاحظات الدول العربية به والوصول إلى صيغة نهائية للبرنامج تمهيداً لعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن المقرر عقد ورشة العمل المذكورة خلال الربع الأول من عام 2018.

– عقدت الأمانة العامة الاجتماع (2) للجنة الفنية للملكية الفكرية (الأمانة العامة: 18-19/12/2017) بمشاركة ممثلي مكاتب الملكية الفكرية من (11) دولة عربية وهي: المملكة الأردنية الهاشمية - دولة الإمارات العربية المتحدة - مملكة البحرين - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - جمهورية العراق - جمهورية السودان - المملكة العربية السعودية - دولة فلسطين - دولة قطر - دولة ليبيا - جمهورية مصر العربية. وتم انتخاب المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة في السيدة/ زين العواملة مدير مكتب حماية الملكية الصناعية لرئاسة اللجنة. وصدر عن الاجتماع عدة توصيات ومن أهمها: إنشاء لجنتين فرعيتين للملكية الفكرية أحدهما عن الملكية الصناعية وأخرى عن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والاستفادة من الموقع الإلكتروني الخاص بإدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية، وتوفير روابط الكترونية لمكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية.



10- في مجال التنسيق والمتابعة الاقتصادية :

أولاً: متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير 2013):

تنفيذا لقرارات القمة العربية في دورتها العادية (27) (نواكشوط : يوليو 2016)، جرى حالياً الإعداد للتقرير المرحلي الخاص بمتابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية الصادرة عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير 2013) للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري لمجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (29) (الرياض: مارس 2018).

ثانياً: متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الإفريقية الرابعة (مالابو : 23/11/2016):

عقدت القمة العربية الإفريقية الرابعة بغينيا الاستوائية (مالابو: 23/11/2016)، لتعزيز الشراكة العربية الإفريقية، وتعد مقرراتها استكمالاً لمقررات القمم في دوراتها السابقة الدورة الأولى للقمة (مصر: 1977) والدورة الثانية (سرت: 2010)، والدورة الثالثة (الكويت: 2013). وصدر عن القمة "إعلان مالابو" ومجموعة من القرارات ركزت بشكل أساسي على تعزيز التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية (التجارة، الاستثمار، الطاقة، النقل، الاتصالات، التمويل). تابعت الأمانة العامة تنفيذ مقررات القمة. وتم تنظيم عدة اجتماعات بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الإفريقية لمتابعة تنفيذ هذه القرارات، سيتم مناقشتها في البند المخصص لذلك.

ثالثاً: متابعة نتائج القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والإعداد للقمة في دورتها

الخامسة (جمهورية فنزويلا: 2018) - الجوانب الاقتصادية:

عقدت القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في المملكة العربية السعودية (الرياض: 2015)، استكمالاً لأسس ومبادئ التعاون التي تم إرساؤها في الدورة الأولى للقمة (برازيليا: 2005) والدورة الثانية (الدوحة: 2009)، والدورة الثالثة (بيرو: 2012). وصدر عن القمة "إعلان الرياض" الذي ركز بشكل أساسي على تعزيز التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية (التجارة، الاستثمار، البيئة، السياحة، الطاقة، النقل، الاتصالات). وقد تم تنظيم عدة اجتماعات تشاورية لمتابعة تنفيذ قرارات القمة وسيتم مناقشتها في البند المخصص لذلك.

رابعاً: الإعداد للدورة (101) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:

تم إعداد وثائق البنود الاقتصادية للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (101) (مقر الأمانة العامة: 4-2018/2/8). وتشمل الوثائق: تقرير الأمين العام، المذكرات الشارحة للبنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة الاقتصادية، ووثيقة تقارير المجالس الوزارية المتخصصة واللجان.

خامساً: موضوعات مجلس الجامعة:

يتم إعداد تقارير شاملة لما يلي:

- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (28) (المملكة الأردنية الهاشمية: 2017/3/29).
- نشاط الإدارات الفرعية فيما بين دورتي مجلس الجامعة (148) و(149) للعرض على الدورة (149).